الموسم الثاني
للانصات المركزي

الاتحاد الوطني..سعي كبير لتوحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 29
الثلاثاء
2023/07/18
No. : 7817

بين تفكيك الفيدرالية ومخاطر المركزية

الاستفتاء ادى الى تقليص الاقليم وتفكيك النظام الفيدرالي العراقي

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

○ العراق واقليم كردستان ..

- لجنة في رئاسة الجمهورية لمتابعة تنفيذ مقررات لجنة المادة (140)
- تأكيدات على قائمة كوردستانية موحدة في المناطق الكوردستانية
- ستران عبدالله: الاتحاد الوطني يهدف الى وحدة الصف وتقوية مؤسسات الاقليم
- الاتحاد الوطني..سعي كبير لتوحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها
- افضل رد على عمليات التهميش والاحتلال والتعريب الجديدة
- ضرورة إعادة النظر بسلم الرواتب واستعادة الأموال المهربة
- الفاتيكان : لا ملاحظات للسفارة على إجراءات رئاسة الجمهورية"
- شاناز إبراهيم أحمد : مستقبل العراق لا ينفصل عن مستقبل الموصل
- رفات شهداء الانفال بانتظار اعادتها الى حضن كوردستان
- عمليات بطولية مشتركة لاعتقال الارهابيين
- السوداني -الاسد .. مباحثات موسعة لتعزيز التعاون والشراكة
- أهمية تحديد موعد لإجراء الانتخابات الخاصة ببرلمان كردستان
- إدارة الدولة: ضرورة التحلي بالحكمة وعدم الانجرار خلف الأصوات الداعية للفتنة
- الصراع بين الصدر والمالكي يتجدد قصفاً بالصواريخ واقتحامات لمقرات

○ مام جلال ...حقائق ومواقف للتاريخ

- مام جـــــلال في الشـــــام..(5)

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- مارينا أوتاواي: العراق ومخاطر التفكيك التدريجي للفيدرالية
- فوزي الزبيدي: تداعيات أزمة لجنة "أبو رغيف" على المشهد الأمني في العراق
- هل يتحول العراق إلى أكبر منتج للنفط في العالم؟

○ المـــرصـــــد التركـــي و الملف الكردي

- د.محمد نور الدين : جولة الشكر وجمع المال تنطلق
- ركائز السياسة الخارجية التركية بعد "محاولة الانقلاب الفاشل"

○ المرصد السوري و الملف الكردي

- عن الإدارة الذاتية الكردية... وأسباب القلق التركي

○ المرصد الايراني

- كيف تسير الولايات المتحدة وإيران نحو إبرام اتفاق نووي جديد؟

○ رؤى و قضـــايـــــا عالميـــــــة

- تغير موازين القوى في العالم وتأثيره على الشرق الأوسط
- وليام مينتر : عالـــــــــم بلا مهيمنـــــــين
- حرب بالوكالة بين السعودية والإمارات في السودان

العدد: 7817... 18-07-2023

marsaddaily.com

لجنة في رئاسة الجمهورية لمتابعة تنفيذ مقررات لجنة المادة (140)

وجه فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد بضرورة العمل الجاد لتطبيق المادة (١٤٠) من الدستور وإنهاء المسائل العالقة بشأنها وبما يحفظ حقوق الجميع.

وأكد السيد الرئيس على أهمية متابعة تطبيق مقررات اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠) الدستورية من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة ومنح الأولوية لهذا الملف الذي يمس حياة شريحة واسعة من مكونات المجتمع العراقي.

وكان فخامته قد التقى في وقت سابق بوفد ضم عددا من فلاحي ومزارعي محافظة كركوك، وعضو اللجنة العليا لتنفيذ المادة (١٤٠) من الدستور السيد بابكر صديق أحمد، كلا على حدة، واستمع منهم إلى الإشكاليات التي يواجهونها خصوصا في حسم المسائل المتعلقة بالأراضي الزراعية وعدم تفعيل المادة (١٤٠) حيث قام الوفد بعد لقائه رئيس الجمهورية باجراء عدد من اللقاءات مع مسؤولين وجهات ذات علاقة وقد اسفرت عن اتخاذ خطوات فعلية لتنفيذ قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٢ بهدف ايجاد الحلول المناسبة لما يعانيه فلاحو ومزارعو كركوك.

ووجه فخامة الرئيس بتشكيل لجنة في رئاسة الجمهورية لمتابعة تنفيذ مقررات اللجنة العليا للمادة (١٤٠) الدستورية من قبل الوزارات والمؤسسات ذات الصلة، وتقديم تقرير لفخامته بهذا الشأن بشكل دوري.

الاتحاد الوطني والتغيير والاشتراكي الديمقراطي :

تأكيدات على قائمة موحدة في المناطق الكوردستانية

القائمة الموحدة تضمن الهوية الكوردستانية لمحافظة كركوك والمناطق الكوردستانية

اتفقت حركة التغيير والحزب الاشتراكي الديمقراطي مع رأي الاتحاد الوطني الكوردستاني على ضرورة وحدة الصف الكوردستاني في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية المرتقب اجراؤها نهاية العام الحالي.

ويؤكد مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني: « اتفقنا والاحزاب الكوردستانية على ضرورة المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات بقائمة واحدة».

وقد زار وفد من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، قبل ظهر الاثنين ٢٠٢٣/٧/١٧، المقر الرئيس لحركة التغيير في مدينة السليمانية، واستقبل من قبل عدد من أعضاء المجلس الوطني والمسؤولين في الحركة.

وتألف وفد الاتحاد الوطني من رزكار حاج حمه ود. ميران محمد عضوي المكتب السياسي وسالار سرحد عضو المجلس القيادي مسؤول العلاقات الكوردستانية في الاتحاد الوطني، ومن المنتظر أن يبحث الاجتماع مستجدات الأوضاع في اقليم كوردستان والتهيئة لانتخابات مجالس المحافظات العراقية التي من المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي.

ويأتي الاجتماع استكمالا للاجتماعات السابقة، حيث زار وفد رفيع المستوى من الاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني في منتجع بيرمام.

كما زار وفد من المكتب السياسي يوم ٢٠٢٣/٧/١٢، كلا من جماعة العدل الكوردستانية والاتحاد الاسلامي الكوردستاني.

وتأتي هذه الاجتماعات بهدف خلق إجماع كوردي والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية بقائمة واحدة في كركوك وبقية المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم.

ودعا عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني رزكار حاج حمه، في تصريح سابق، جميع الأحزاب السياسية الكوردستانية الى المشاركة معا في انتخابات نزيهة وشفافة بقائمة واحدة، وإثبات كوردستانية تلك المناطق بأصواتهم.

وحدة صف الاطراف السياسية تضمن كوردستانية كركوك

واكد رزكار حاج حمه عضو المكتب السياسي مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني الكوردستاني خلال تصريح صحفي عقب اجتماع وفد الاتحاد الوطني والحزب الاشتراكي الديمقراطي: « ستحدد انتخابات مجالس المحافظات هوية هذه المناطق، وان اشتراك الاحزاب الكوردستانية بقائمة واحدة سيضمن الهوية الكوردستانية لمحافظة كركوك والمناطق الكوردستانية».

واضاف: « استفادت الاحزاب العربية من التفرقة بين الاطراف الكوردستانية في كركوك، لهذا يريد الاتحاد الوطني اغتنام فرصة الانتخابات وارجاع الهوية الكوردستانية لكركوك عبر قائمة واحدة كوردستانية».

الاطراف الكوردستانية تتفق مع راي الاتحاد الوطني

وبيّن مسؤول مؤسسة الانتخابات في الاتحاد الوطني انه: « خلال زيارتنا للاحزاب السياسية الكوردستانية، طالبنا بضرورة نبذ الخلافات الحزبية والمشكلات الداخلية وعدم جعلها سببا لتفرقة الكورد في المناطق الكوردستانية، واكدنا ضرورة الوقوف موحدي الصفوف في كركوك والمناطق الكوردستانية فى انتخابات مجالس المحافظات».

وشدد رزكار حاج حمه على أن «الاحزاب التي قمنا بزيارتهم يتفقون مع رأي الاتحاد الوطني حول انتخابات مجالس المحافظات واهمية المشاركة بقائمة مشتركة واحدة من اجل جمع اكثرية اصوات الكورد في هذه المناطق».

الاشتراكي الديمقراطي والاتحاد الوطني متفقان

ويقول رزكار غفور عضو الهيئة العاملة للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي الديمقراطي خلال تصريح صحفي بعد انتهاء اجتماع وفدي الاتحاد الوطني والاشتراكي الديمقراطي: « تعتبر الانتخابات المقبلة في كركوك مسالة مهمة والفرصة الوحيدة لتثبيت كوردستانية كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم».

واضاف: « نتفق مع رأي الاتحاد الوطني بضرورة المشاركة في الانتخابات بقائمة كوردستانية مشتركة واحدة، لنتمكن من الدفاع على حقوق الشعب الكوردي، ونرى ضرورة التخلي عن المصالح الحزبية والعمل من اجل المصالح العليا الوطنية والقومية».

ضرورة مشاركة الاحزاب الكوردستانية

وفي هذا الاطار اعلن سالار سرحد مسؤول بورد العلاقات الكوردستانية وعضو وفد الاتحاد الوطني خلال تصريح لـ(PUKMEDIA): « في اطار مبادرة الاتحاد الوطني للحفاظ على مكانة الكورد في المناطق المتنازع عليها والتاكيد على كوردستانية هذه المناطق زار اليوم وفد الاتحاد الوطني برئاسة رزكار حاج حمه والدكتور ميران محمد، حركة التغيير والحزب الاشتراكي الديمقراطي».

واضاف: « اكدنا خلال اجتماعاتنا ضرورة مشاركة القوى والاطراف الكوردستانية بقائمة واحدة في كركوك ونينوى وديالى وصلاح الدين، وقد اتفقت الاحزاب الكوردستانية مع الاتحاد الوطني الكوردستاني حول انتخابات مجالس المحافظات في كركوك والمناطق الكوردستانية خارج ادارة الاقليم».

تأتي هذه الاجتماعات بهدف خلق إجماع كوردي والمشاركة في انتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي، بقائمة واحدة في كركوك وبقية المناطق الكوردستانية خارج إدارة الاقليم.

PUKMEDIA

ستران عبدالله: الاتحاد الوطني يهدف الى وحدة الصف وتقوية مؤسسات اقليم كوردستان

يشير عضو في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الى جهود بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني، لتحقيق وحدة الصف والوئام بين الأطراف السياسية الكوردستانية وتقديم المزيد من الخدمات للمواطنين في اقليم كوردستان، مؤكدا أن زيارة الرئيس بافل جلال طالباني الى العاصمة البريطانية لندن، ولقاءاته واجتماعاته هناك، تخدم القضية الكوردية، لأن هدف الاتحاد الوطني هو خدمة المواطنين وتقوية مؤسسات الاقليم.

وقال ستران عبدالله عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، خلال استضافته في برنامج (بانوراما) على فضائية (كوردسات نيوز): «زيارات ولقاء الرئيس بافل خارج البلد تخدم القضية الكوردية، لأن دبلوماسية الاتحاد الوطني جزء من الدبلوماسية الكوردية، كما ان هدف الاتحاد هو تقوية مؤسسات اقليم كوردستان»، مضيفا: «وجهة نظر الرئيس بافل جلال طالباني واضحة للعيان إزاء العملية السياسية في الاقليم والوضع في العراق عامة، فالاتحاد الوطني من حقه عرض رؤاه حول المسائل المستجدة، ورأي الرئيس بافل يعبر عن سياسة الاتحاد الوطني».

لايمكن التستر على الأخطاء

ويستطرد ستران عبدالله، وهو مسؤول مكتب اعلام الاتحاد الوطني أيضا: «كوردستان حزمة واحدة ولاينبغي التمييز بين مدنها، وفي الوقت نفسه، التضييق على السليمانية وإهمالها واضح لايمكن التستر عليه، حيث يتم التمييز

في المشاريع الخدمية ولا تمنح السليمانية وحلبجة وكرميان ورابرين حقها الكامل، كما إن التطرق الى المشكلات الموجودة في الاقليم والعمل على حلها، أفضل من التستر عليها وإنكارها، لأن المشكلات بين الأطراف السياسية تضر الاقليم عامة».

الخلاف والتنافر لايخدم اقليم كوردستان

وفيما يتعلق بالعلاقة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، قال ستران عبدالله: «الاتحاد الوطني قوة متحدة، وإذا كان الحزب الديمقراطي الكوردستاني كذلك أيضا، لتم حل الكثير من المشكلات وتعززت العملية السياسية في الاقليم، وسياسة الاتحاد الوطني أنه يحبذ أن تكون جميع الأحزاب السياسية متحدة داخليا ومع بعضها البعض، لأن الخلاف والتنافر لايخدم اقليم كوردستان».

وأضاف: «الاتحاد الوطني الكوردستاني ضحى بالكثير في سبيل لتحقيق وحدة الصف في الاقليم، فالرئيس مام جلال لم يكن يأبه بالمناصب وأي شيء من أجل استتباب السلام والاستقرار في كوردستان وتقديم الخدمات لمواطنيها، والرئيس بافل يواصل السير على نهج الرئيس مام جلال، فالاتحاد الوطني لايتنصل أبدا من المسؤولية».

الاتحاد الوطني حافظ على التوازن

ومضى مسؤول مكتب إعلام الاتحاد الوطني قائلا: «في بغداد أثبت الاتحاد الوطني الكوردستاني بـ١٨ مقعدا، أن النظر الى العملية السياسية بنظرة الأغلبية الاقلية يمثل خطرا، وقد نجح في الحفاظ على مبدأ التوافق والتوازن»، مشيرا الى أن «سياسة الاتحاد الوطني في بغداد كانت ناجحة، حيث إن بحث المشكلات في بغداد والعمل على حلها ليس معيبا، فالسياسة لاتمارس بالكيل بمكيالين ولايمكن تضليل شعب كوردستان بسهولة، كما إن توجيه الاتهام الى الطرف المقابل وتخوينه لايخدم العملية السياسية والأوضاع الداخلية في الاقليم».

وحدة الصف والموقف في المناطق المتنازع عليها

وقال عضو المكتب السياسي: «الاتحاد الوطني صاحب إرادة ويجب أن يكون الحزب الديمقراطي الكوردستاني والأحزاب الأخرى كذلك أيضا، لأن وحدة الصف في الاقليم له تأثير مباشر في ثقل ومكانة الكورد في بغداد، لذا ينبغي تمتين العملية السياسية في الاقليم، فالمكاسب المتحققة في كوردستان ليست ملكا لحزب معين حتى يغامر بها ويجهضها».

وبشأن انتخابات مجالس المحافظات العراقية المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي، قال ستران عبدالله: «على الكورد أن يكونوا متحدين في الصف والموقف، في المناطق المتنازع عليها وفي بغداد أيضا، لأن الأوضاع في تلك المناطق حساسة جدا يجب التعامل معها بوعي، كما ينبغي أن تكون أولوية مهام الأحزاب الكوردستانية في المرحلة الراهنة، التهيئة لانتخابات مجالس المحافظات ولاسيما في كركوك، والرئيس بافل جلال طالباني بدوره يسعى جاهدا ليكون للكورد قائمة انتخابية موحدة في كركوك».

PUKMEDIA

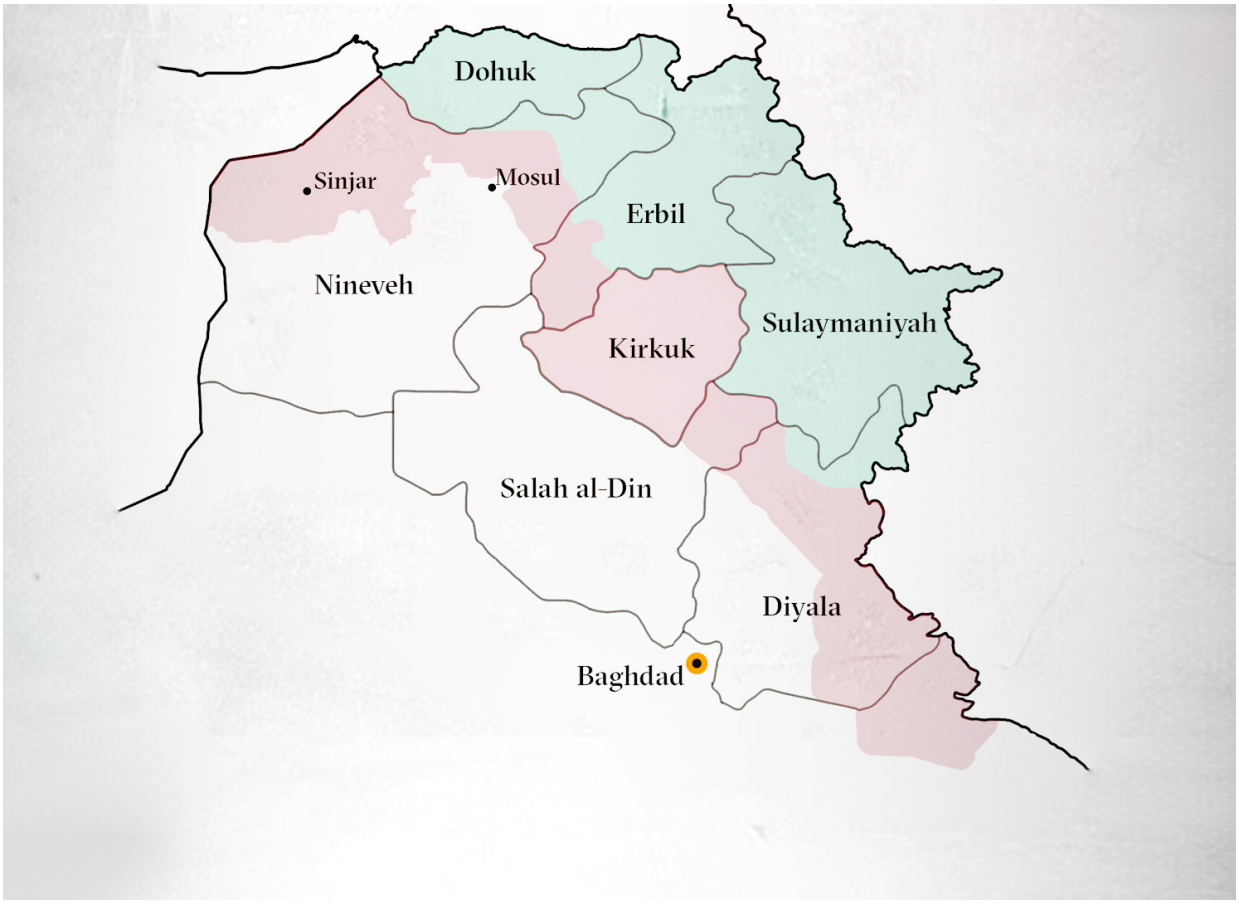

الاتحاد الوطني..سعي كبير لتوحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني الى مشاركة الكورد في انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها نهاية العام الحالي بموقف موحد او قائمة موحدة وخاصة في المناطق المتنازع عليها.

ومع عمله بكل جهد يبقي الاتحاد الوطني الكوردستاني ابوابه مفتوحة دائماً امام جميع الاحزاب الكوردستانية لتوحيد موقف الكورد وخاصة للمشاركة في الانتخابات المقبلة.

وحدة الكورد امر ضروري

تقول النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني سوزان منصور خلال تصريح خاص للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل بكل جهد لتوحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها وخاصة في محافظة ديالى.

واضافت: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد اهمية وحدة الصف الكوردي وعلى جميع الاحزاب الكوردية الاخرى ان تعي اهمية وحدة الصف الكوردي في المناطق المتنازع عليها.

خدمة ابناء المناطق المتنازع عليها

تقول النائبة سوزان منصور: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني سعى ويسعى في جميع الانتخابات الماضية ايضا الى وحدة الصف الكوردي وتوحيد موقف الكورد للحصول على نسبة اعلى من اصوات الناخبين.

واضافت: ان موقف الكورد مهم جداً لخدمة ابناء المناطق المتنازع عليها والحصول على عدد أكبر من المقاعد وضمان حقوق المواطنين.

توحيد موقف الكورد ضرورة حتمية

يقول زانيار جوهر العضو العامل في مركز تنظيمات خانقين للاتحاد الوطني الكوردستاني لـPUKMEDIA: ان قضاء خانقين يحتل اهمية كبيرة في محافظة ديالى ويجب توحيد موقف الكورد هناك.

واضاف: هناك ضرورة حتمية لتوحيد موقف الكورد في محافظة ديالى لحماية لغة وثقافة واصالة الكورد في محافظة ديالى.

سير على نهج الرئيس مام جلال

يقول زانيار جوهر: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني وكما كان سابقاً في عهد الرئيس مام جلال ابوابه مفتوحة امام جميع الاحزاب الكوردستانية، والآن الرئيس بافل جلال طالباني يسير على نفس النهج ويريد توحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها.

واضاف: هناك بعض الاطراف السياسية لاتريد توحيد موقف الكورد في المناطق المتنازع عليها وهذا يضر بمصالح وثقل الكورد وربما تتعرض تلك المناطق الى حملات تعريب جديدة.

مصالح وهموم المواطنين في مقدمة المهام

يقول زانيار جوهر: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل دائما على توحيد موقف الكورد وخدمة المواطنين وجعل مصالح وهموم المواطنين في مقدمة مهامه ويعمل من اجل توفير مستحقات والدفاع عن حقوق المواطنين.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يريد خدمة المناطق المتنازع عليها وحماية ابنائها من الظلم والحيف الذي يتعرضون له منذ سنوات طوبلة وكان في مقدمة الاحزاب في مواجهة حملات التعريب والترحيل والتهجير الذي تعرض اليه تلك المناطق.

PUKMEDIA

افضل رد على عمليات التهميش والاحتلال والتعريب الجديدة

اكد الدكتور يوسف كوران مسؤول مركز الدراسات العامة في الاتحاد الوطني الكوردستاني ضرورة وحدة القوى الكوردستانية في المناطق المتنازع عليها.

وقال الدكتور يوسف كـوران في تغريدة على تويتر: تحالف القوى الكوردستانية في المناطق المتنازع عليها للانتخابات المقلبة افضل رد على عمليات التهميش والاحتلال والتعريب الجديدة في تلك المناطق.

واضاف الدكتور يوسف كوران: من المهم ان تضع القوى الكوردستانية الهموم القومية فوق المصالح الحزبية الضيقة والابتعاد عن الشعارات واطلاق التهم.

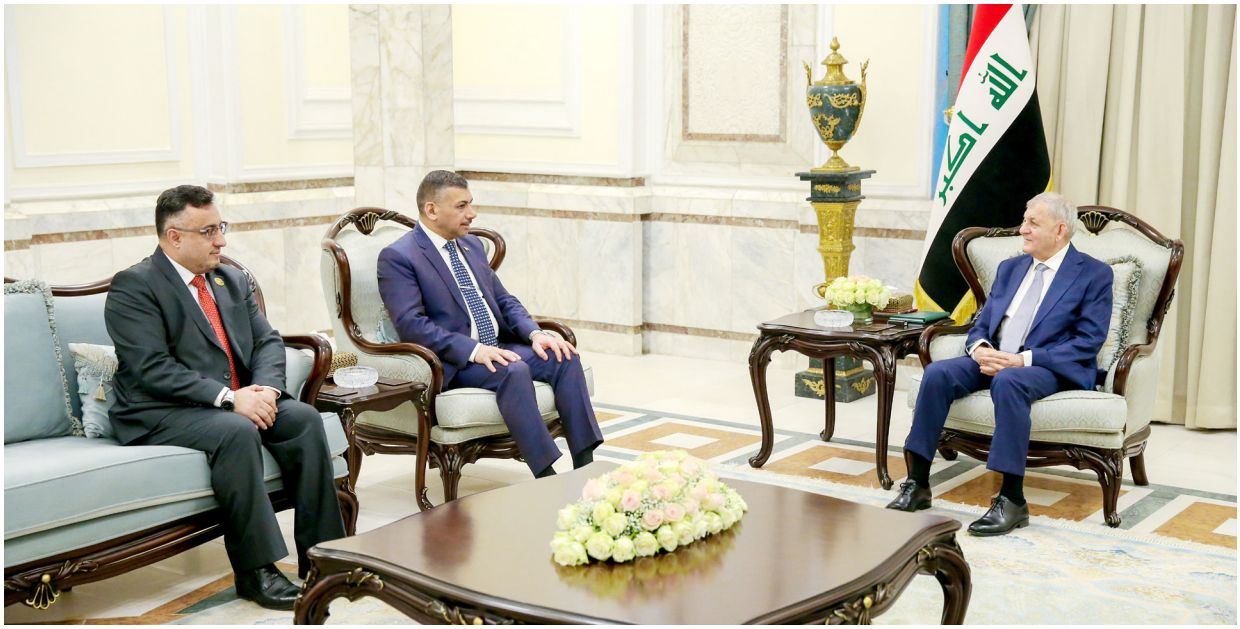

ضرورة إعادة النظر بسلم الرواتب واستعادة الأموال المهربة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٧ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، رئيس هيئة النزاهة القاضي حيدر حنون والوفد المرافق له.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية الدور الذي تمارسه هيئة النزاهة في مواجهة آفة الفساد وملاحقة المفسدين، كما شدد فخامته على ضرورة متابعة استعادة الأموال العراقية المهربة.

وحث رئيس الجمهورية على إعادة النظر بسلم الرواتب حيث أن تدني رواتب بعض الشرائح يؤدي إلى تعاطي الرشوة واستشراء الفساد ، وضرورة إعادة النظر أيضا بمنظومة التشريعات المالية وبما يحد من عمليات الفساد، مؤكدا فخامته أن رئاسة الجمهورية داعمة لجهود هيئة النزاهة، وأن العمل جار في رئاسة الجمهورية في متابعة ملف التشريعات بشكل عام وخاصة المتعلقة بمكافحة الفساد، مبينا في هذا السياق أن الرئاسة أرسلت إلى مجلس النواب مشروع تعديل قانون المخدرات الذي يضمن تشديد العقوبة على تجار المخدرات والمشاركين في عملية تسهيل المتاجرة بها ونقلها والترويج لها.

وأشار السيد الرئيس إلى أهمية تجاوز الروتين وتسهيل الإجراءات الإدارية وبما يسهم في الحد من الفساد الإداري والمالي.

من جانبه، استعرض القاضي حيدر حنون جهود هيئة النزاهة في ملاحقة الفاسدين ومتابعة أموال العراق المهربة، مؤكدا أن الفساد بدرجاته يشكل آفة تنخر جسد الدولة.

وبين رئيس هيئة النزاهة أن رئاسة الجمهورية تمارس دورا فاعلا في الحد من ظاهرة الفساد، مؤكدا أن دعم رئاسة الجمهورية لجهود هيئة النزاهة ستكون حاسمة في مواجهة الفساد والفاسدين.

القائم بأعمال سفارة الفاتيكان :

لا ملاحظات للسفارة على إجراءات رئاسة الجمهورية»

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الإثنين ١٧ تموز ٢٠٢٣ في قصر بغداد، القائم بأعمال سفارة دولة الفاتيكان لدى العراق الأب تشارلز لاوانغا سونا.

واستعرض فخامة الرئيس دواعي سحب المرسوم الجمهوري رقم (١٤٧) لسنة ٢٠١٣ حيث أكد الرئيس أن سحب المرسوم الجمهوري ليس من شأنه المساس بالوضع الديني أو القانوني بالكاردينال لويس ساكو كونه معيناً من قبل الكرسي البابوي بطريركا للكنيسة الكلدانية في العراق والعالم.

وأوضح رئيس الجمهورية أن سحب المرسوم جاء لتصحيح وضع دستوري إذ صدر المرسوم المذكور دون سند دستوري أو قانوني، فضلا عن مطالبة رؤساء كنائس وطوائف أخرى لإصدار مراسيم جمهورية مماثلة.

كما أكد رئيس الجمهورية أن البطريرك لويس ساكو يحظى باحترام وتقدير رئاسة الجمهورية باعتباره بطريرك الكنيسة الكلدانية في العراق والعالم.

من جانبه، أكد سعادة القائم بأعمال سفارة الفاتيكان في بغداد الأب تشارلز لاوانغا سونا أن السفارة ليست لديها أية ملاحظات على إجراءات رئاسة الجمهورية.

السيدة الأولى للعراق شاناز إبراهيم أحمد

مستقبل العراق لا ينفصل عن مستقبل الموصل

*مقال خاص لـCNN:

عند إبلاغي بكارثة سقوط الموصل بيد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، انهارت قواي كانهيار مسجد النبي يونس. فقد كنت وقتها خارج الوطن وأخبروني باستشهاد أحد أصدقائنا في تلك الحملة الشعواء، ولغاية الان لا تغادرني المشاهد المروعة للتدمير الهمجي الأبدي للآثار التاريخية التي بثتها القنوات الفضائية. مع سقوط الموصل سقطت الحضارة الإنسانية العريقة.

ففي قصة الموصل المحتل من قبل هذه الجماعة الارهابية، تم تشويه الفسيفساء الاجتماعية والتعايش أصبح في خبر كان، فقد استخدموا أقسى أشكال الحكم وقاموا بانتهاك حقوق الإنسان بتهجيرهم للمسلمين المعتدلين جنبا إلى جنب مع المسيحيين، وتعرض الإيزيديون للإبادة الجماعية واحتجاز واستعباد نساءهم وبيعهن في أسواق النخاسة في الموصل والرقة، بالإضافة الى تجنيد وقتل الأطفال، وتدمير ونهب الاثار. وقاموا بتدمير ٨٠٪ من منازل مدينة الموصل واغلاق المحاكم المدنية، وتغيير المناهج الدراسية.

كانت جرائم داعش فظيعة بامتياز وجعلت مساحة واسعة من مدينة الموصل قبورا جماعية. ولغاية الآن ترتجف

الضمائر الإنسانية عندما تتذكر الفيديوهات المسجلة لهذه المرحلة المشؤومة.

كان مجيء داعش بمثابة انتشار لجائحة كورونا، ولكن بدون أي تحصين ولقاح ووسيلة للوقاية منها ومن عودتها لاحقا وهذا ما يؤلمني...

أتفهم الحقيقة المرة بأن أحد أسباب انتشار التطرف يتمثل بعدم تمكين المجتمعات من حماية أنفسها بسبب افتقارها لامتلاك آلية مناسبة لتلك المهمة، وترك الفئات الأكثر ضعفًا ليصبح أفرادها متطرفين من خلال الافتقار إلى الخيارات الأخرى. ومنذ عام ٢٠٠٣، أُهدرت مئات المليارات من الدولارات من قبل فاسدين في العراق الجديد بينما كان من الممكن استثمار هذه المبالغ الهائلة لبناء مؤسسات تحمي الضعفاء في هذا البلد.

الفراغ الذي أصبح حاضنًا نموذجيًا للفكر الداعشي في العراق تجسّد في الانقسام الذي نشأ من صراع سنة ٢٠٠٣، حيث خلفت الحرب الفوضوية فراغا رآه المستضعفون والمهمشون بريق أمل قد يمكنهم من المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية من خلال داعش.

نحن اليوم عندما نحتفل بالذكرى السادسة لتحرير الموصل بفضل تكاتف أبناء العراق ودعم أصدقائنا، ونقف اجلالا لذكرى شهدائنا الأبرار، نعلم جيدا أن الانتصار دائما ما يحتاج إلى خطوات أكثر جدية. كما أن عملية مكافحة التطرف لا تمر إلا بالقضاء على الفساد والفقر والتهميش. ونتذكر دومًا العلاقة الوثيقة بين الفقر والتطرف، حيث أن مكافحة الثاني تبدأ من محاربة الأول.

علينا كشعب وقادة ألا ننظر الى النصر كنهاية المطاف ومرحلة انتهاء الصراع، إنما هو خطوة البداية لبناء المستقبل المزدهر المنشود. وتمثل إعادة بناء الموصل اجتماعيًا، وعمرانيًا، وسياسيًا، تلك الخطوة الاستراتيجية الضرورية، ويجب علينا جميعا كقادة وسياسيين وشعب أن نلتزم بها كمبدأ لإعادة بناء عراق سليم معافى.

كما يجب العمل على إرجاع كافة المهجرين إلى أرضهم ومساكنهم. كما نحث التحالف الدولي في الاستمرار بتقديم الدعم وذلك بهدف تمكيننا لبناء وإعمار البنية التحتية، ونناشده أيضًا لمساعدتنا على محاربة فكر الإرهاب والتطرف.

لا ينكر أحد أننا جميعا قد نجحنا في القضاء على الإرهاب في

» جرائم داعش كانت فظيعة بامتياز وجعلت مساحة واسعة من الموصل قبورا جماعية «

ميادين القتال، ولكن مجتمعاتنا لا تزال مهددة بحرب ناعمة وفكرية من قبل مروجي التطرف والإرهاب.

كما لا يجب أن ننسى دور منظمات المجتمع المدني، سواء كانت محلية أم دولية فهي كانت ولا تزال ركيزة مهمة في حقل الإعمار ونشر الوعي على كافة المستويات. لذا يجب إشراكها ومشاركتها جنبًا الى جنب مع الحكومات المحلية والفدرالية بهدف توعية الجيل الناشئ.

ومن المهم التركيز علي الاستنهاض بالواقع الصحي لأن المجتمع الذي تتوفر فيه خدمات صحية جيدة، ينجح بشكل أكبر في حقول التربية والتعليم.

ولكي لا يشهد العراق فصلاً جديدًا من فصول الدم والدمار، وبهدف أن نجعل من القصة المأساوية لمدينة الموصل وغيرها من المدن التي شهدت ما شهدته مبعثًا لحياة وفكر جديدين، أوصي القادة السياسيين والشعب وكل من يهتم بالارتقاء بالحياة إلى ما يستحقه الإنسان وتستحقه الإنسانية بتبني النقاط التالية:

أولاً: الوقوف على المعاني الصحيحة والسليمة للتعايش السلمي وتعريف المفاهيم الأساسية للممارسات الإنسانية في حياتنا الاجتماعية.

ثانيًا: العمل على إنشاء وثيقة سياسية جامعة تكفل حياة مدنية معاصرة بكافة جوانبها الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، ومنفتحة على مستجدات الحياة المدنية على المستويين الداخلي والخارجي.

ثالثًا: التعهد بالالتزام في جميع المواثيق الوطنية والقوانين النافذة التي تقضي بحرم وجرم كل ما من شأنه العبث والتخريب بحياة المدنيين.

هنالك مسألة ملحة أخرى ألا وهي مطالبة المجتمع الدولي باستعادة السجناء المعنيين بالسجون في العراق وسوريا، حيث أن الأمر يتطلب الكثير من الموارد لإدارتها.

المجتمع الدولي مُطالب أيضا ببذل المزيد من الجهد لتأهيل المجتمعات المحلية، ودعم منظمات المجتمع المدني، وإنجاز مشاريع تنموية جادة بدلاً من المشاريع المؤقتة في المخيمات التي لا تخلف إلا مجتمعات معزولة.

*السيدة الأولى لجمهورية العراق، مدافعة عن حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، ومؤسِسة أقدم جمعية خيرية للأطفال في كردستان عام ١٩٩١، والآراء

» النصر هو خطوة البداية لبناء المستقبل المزدهر المنشود «

رفات شهداء الانفال بانتظار اعادتها الى حضن كوردستان

خلال زيارة وفد كتلة الاتحاد الوطني النيابية الى الطب العدلي في بغداد لمتابعة اجراءات إعادة رفات شهداء الانفال، عثر على هوية لصبي من اهالي جمجمال.

ويقول كاروان يارويس عضو الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب خلال تصريح لـ(PUKMEDIA) حول هذا الملف: « من بين الرفات الموجودة في الطب العدلي في بغداد، عثرنا على هوية الاحوال المدنية لصبي من اهالي قضاء جمجمال باسم (ع.ك.ا) الذي كان عمره خلال كارثة الانفال ١٥ سنة».

واضاف: « وجدت في مقبرة جماعية في تل الشيخ على ١٧١ رفات من مواطني الكورد الذين استشهدوا خلال عمليات الانفال من قبل نظام البعث الصدامي، ولايزال بقيت هذه الرفات في الطب العدلي ببغداد تنتظر إعادتها الى حضن كوردستان».

عمليات الأنفال نفذها النظام الدكتاتوري صدام حسين ضد المواطنين المدنيين الكورد، بدأت في ٢٢ شباط العام ١٩٨٨، واستمرت لغاية ٦ ايلول من نفس العام في ٨ مراحل في مناطق مختلفة قام البعث خلالها بهدم ما يزيد عن ٤٥٠٠ قرية واستشهاد اكثر من ١٨٢٠٠٠ مواطن كوردي الابرياء، وتعد من اخطر صفحات القتل الجماعي الحكومي في تاريخ الحكم البعثي في العراق.

عمليات بطولية مشتركة لاعتقال الارهابيين

اعتقلت قوات المديرية العامة لمكافحة الارهاب، في عملية مشتركة مع جهاز مكافحة الارهاب العراقي وقوات التحالف، ثلاثة إرهابيين مطلوبين.

وجاء في بيان صادر عن المديرية العامة لمكافحة الارهاب CTG، أن قواتهم «بمشاركة قوات جهاز مكافحة الارهاب العراقي ICTS وقوات التحالف الدولي، قامت بعملية أمنية في منطقة كرميان».

وأضاف البيان: «تم خلال العملية اعتقال ثلاثة مطلوبين بتهمة الارهاب في ثلاث مناطق متفرقة، وقد أحيلوا الى القضاء لينالوا عقابهم».

اعتقال أفراد جماعة مسلحة خارجة عن القانون في كرميان

اعتقلت قوات الآسايش أعضاء جماعة مسلحة خارجة عن القانون، سمت نفسها الفوج المتطوع في كرميان.

وأعلنت مؤسسة الآسايش في اقليم كوردستان، في بيان صحفي، ، أنه «نتيجة الجهود المتواصلة لمؤسسة الآسايش في الاقليم، من أجل ترسيخ القانون ومنع أي عمل غير قانوني وتخريبي، واستتباب الأمن والاستقرار، تمكنت قوات مؤسسة الآسايش، اليوم ٢٠٢٣/٧/١٧، بأمر من قاضي التحقيق وبعد مواجهة مسلحة، من اعتقال الجماعة المسلحة الخارجة عن القانون، التي تسببت في خلق الفوضى والاضطراب الأمني في المنطقة، وقامت بعرض نفسها وأخذ الأتاوات والتهديد وإطلاق النار وترهيب المواطنين».

وأضاف البيان: «خلال عملية القبض على المسلحين، قاموا بمواجهة قوات الآسايش، وإثر ذلك أصيب منتسبان في الآسايش بجروح، ندعو لهما بالشفاء العاجل، كما أصيب مسلحان ولقي مسلح آخر مصرعه»، مشيرا الى ان «أفراد الجماعة المسلحة هم الآن قيد الاعتقال بأمر الحاكم وفق المادة ١٥٦ من قانون العقوبات العراقي، وأحيلوا الى القضاء».

السوداني -الاسد ..
مباحثات موسعة لتعزيز التعاون والشراكة

بدأ رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، يوم الأحد ٢٠٢٣/٧/١٦، زيارة رسمية للجمهورية العربية السورية، يبحث خلالها مختلف جوانب العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وجرت للسوداني مراسم استقبال رسمية في قصر الشعب وسط العاصمة السورية دمشق من قبل الرئيس السوري بشار الأسد.

وترأس رئيس مجلس الوزراء الوفد العراقي في المباحثات الموسعة التي عقدت مع الجانب السوري برئاسة بشار الأسد، حيث تضمنت سبل تعزيز التعاون والشراكة بين البلدين وتطويرها، والبحث في آفاق توسعة التبادل في مجالات الاقتصاد والنقل والتجارة والسياحة، والمياه ومواجهة آثار التغير المناخي.

كما تخللت المباحثات مناقشة التنسيق الأمني المشترك في مجال محاربة الارهاب وتدعيم أمن البلدين واستقرار شعبيهما.

تصريحات السوداني في المؤتمر الصحفي :

فيما ياتي أبرز ما جاء في حديث رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، خلال المؤتمر الصحفي المشترك مع الرئيس السوري، بشار الأسد، الذي عُقد في العاصمة السورية دمشق :

* العراق وسوريا مترابطان تاريخياً واجتماعياً وجغرافياً، والأمن والاستقرار يدفعان بالبلدين نحو المزيد من التعاون والتنسيق لمواجهة كل المخططات والتحديات.

*موقف العراق الداعم لوحدة أراضي الدولة السورية، وبسط القانون على كامل أراضيها، هو موقف مبدئي، ومسألة تخص الأمن القومي العراقي أولاً.

*مفتاح أمن المنطقة واستقرارها هو مواجهة التحديات الاقتصادية، والأمنية ذات الجذر الاقتصادي، وربط الشعوب بشراكات ومصالح، والاستثمار في مستقبل الشباب.

*العراق عمل على عودة سوريا إلى موقعها الطبيعي ومقعدها في الجامعة العربية.

*نعمل مع كل الدول والقوى الداعمة للاستقرار، على تعافي سوريا اقتصادياً، ومعالجة آثار الحرب.

*لا مجال لترك سوريا تواجه المخاطر لوحدها، فالأمر سيرتد سلباً على العراق والمنطقة.

الإرهاب انحسر في العراق، وهُزم، وصار مُطارداً في الصحارى والكهوف، لأن لدينا قوات مسلحة وقفت بحزم إزاء هذا التهديد.

* الإرهاب لم يتخلّ عن فكره الهمجي، إنما هزمناه بإرادة شعبنا.

*زيارتنا هي لبحث التعاون في كل المجالات، وتعزيز العلاقة، التي نرى أن من المهم تطويرها.

* علينا الحفاظ على أمن واستقرار بلدينا إزاء التحديات الأمنية، ونحتاج إلى المزيد من التنسيق على مستوى الأجهزة الأمنية، وخصوصاً في المناطق الحدودية.

*بحثنا إيجاد آليات للتنسيق والتعقب والمتابعة لمواجهة آفة المخدّرات.

*نحتاج إلى تعاون البلدين لمواجهة تحدي شح المياه، وجفاف الانهر وتأثيراتها، والتحرك على دول المنبع لضمان الإطلاقات المائية العادلة لسوريا والعراق.

*من المهم العمل المشترك لمعالجة مشكلة اللاجئين وضمان العودة الآمنة والكريمة لهم،حال استقرار الأوضاع في مناطق سكناهم.

* وجّهنا الأجهزة المعنية بالتعاون مع سوريا من خلال القنوات الرسمية، في ما يتعلق بمخيم الهول.

*العراق التزم بإعادة مواطنيه من مخيم الهول وفق آليات محددة، وعلى دول العالم أن تبادر بالخطوة نفسها تجاه مواطنيها الذين يتواجدون في هذا المخيم.

*مخيم الهول يشكل بؤرة تؤسس لفكر متطرف له تداعيات خطيرة على المنطقة.

* العراق يدعم الإجراءات الرامية لرفع العقوبات المفروضة على سوريا، وضمان وصول إدخال المساعدات الضرورية إلى الشعب السوري، والتخفيف من وطأة المعاناة الإنسانية.

*نجدد موقف العراق الثابت والرافض لأي احتلال إسرائيلي للأرض العربية، أينما كانت، ونؤكد وقوفنا مع حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية على أرضه التاريخية.

* العراق يرفض كل الاعتداءات الإسرائيلية ضد سوريا أو لبنان.

*نجدد استنكارنا لفعلة حرق المصحف الشريف؛ لما تمثله من تعدٍ واضح على المسلمين جميعاً وقيم التعايش وقبول الآخر.

*منهجية الحكومة العراقية هي إقامة العلاقات المتوازنة مع الجميع وخلق الشراكات الاقتصادية.

*العراق يمدّ يد المساعدة والتعاون والصداقة والشراكة المتكافئة لجميع الأشقاء والأصدقاء، والأبواب مفتوحة نحو تبادل الاستثمار.

*طرحنا مشروع طريق التنمية الواعد، وهو فرصة للاستثمار بين كل دول المنطقة بما يعود بالفائدة على شعوبنا.

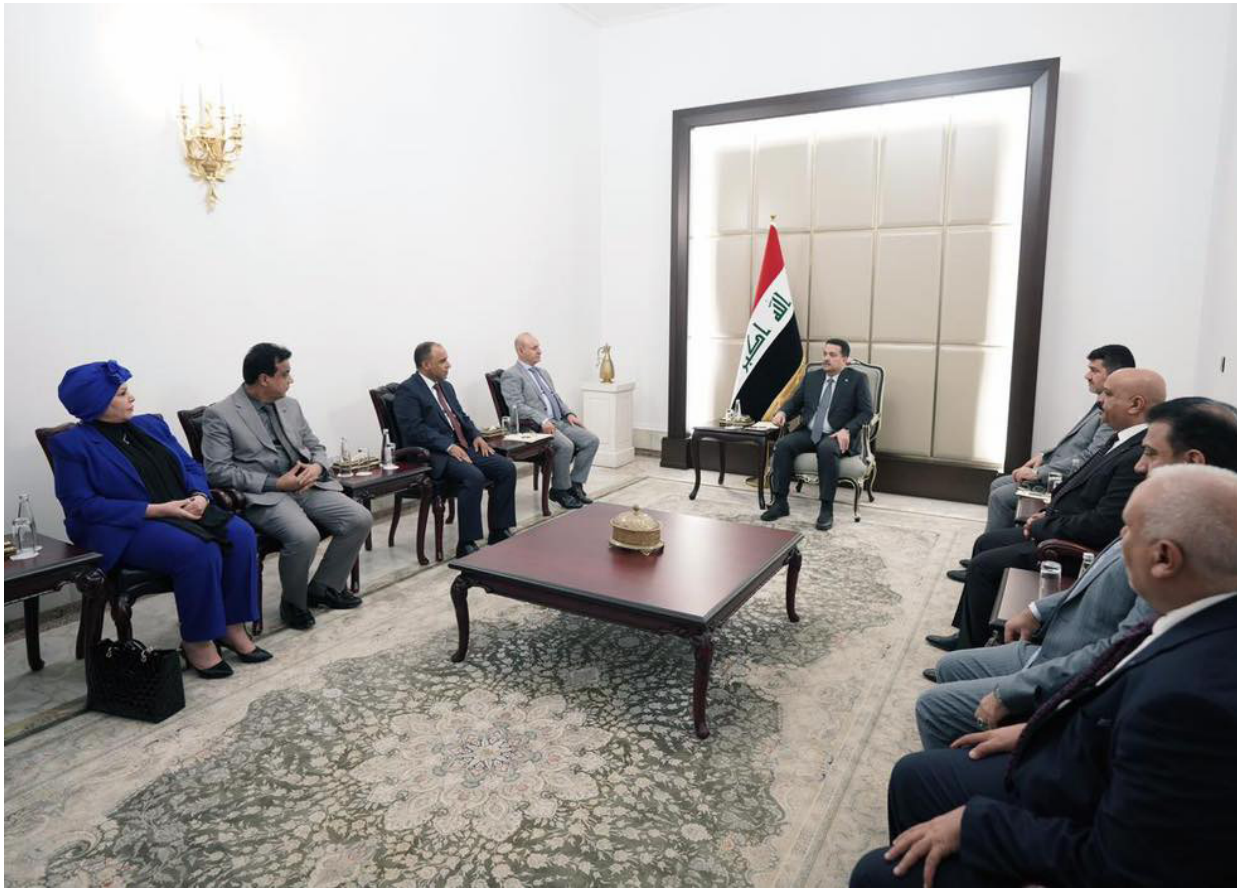

أهمية تحديد موعد لإجراء الانتخابات الخاصة ببرلمان كردستان

استقبل رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، يوم الاثنين، رئيس وأعضاء مجلس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

واطّلع على تفاصيل عمل المفوضية وتحضيراتها الجارية، لإقامة انتخابات مجالس المحافظات، المقرر إجراؤها في ١٨ كانون الأول المقبل.

وأكد ، خلال اللقاء، أهمية الالتزام بالتوقيتات الزمنية الموضوعة لمراحل العمل الخاصة بالتحضيرات، وبذل الجهود وصولاً إلى إجراء انتخابات عادلة وشفافة ونزيهة، مؤكداً تقديم الدعم الحكومي المطلوب للمفوضية وتوفير كامل متطلباتها لأداء مهامّها بشكل مهني وصحيح.

كما شهد اللقاء التأكيد على أهمية تحديد موعد لإجراء الانتخابات الخاصة ببرلمان إقليم كردستان العراق.

إدارة الدولة: ضرورة التحلّي بالحكمة وعدم الانجرار خلف الأصوات الداعية للفتنة

دعا ائتلاف إدارة الدولة، إلى ضرورة التحلّي بالحكمة، وعدم الانجرار خلف الأصوات الداعية، ضمناً وعلانيةً، إلى الفتنة.

وذكر الائتلاف في بيان ، ان «ائتلاف إدارة الدولة، عقد مساء الاثنين، اجتماعه الاعتيادي في القصر الحكومي، بحضور رئيسي مجلس الوزراء ومجلس النواب، و قادة ورؤساء الكتل السياسية الممثلة في الائتلاف، وشهد الاجتماع تدارس الأوضاع الحالية على المستوى الوطني، وجملة من الملفات والقضايا التي تشكل تحدياً وأولوية ضمن المسؤوليات الحكومية، وأهداف البرنامج الحكومي الجاري العمل بموجبه، من أجل تلبية متطلبات وتطلعات المواطنين.»

وأضاف، أن « الاجتماع بحث خارطة التشريعات التي تحظى بأولوية المواطن لتشريعها في الفصل التشريعي الجديد لمجلس النوّاب, ومنها قانون جرائم المعلوماتية».

ودعا الائتلاف، خلال الاجتماع، إلى ضرورة التحلّي بالحكمة، وعدم الانجرار خلف الأصوات الداعية، ضمناً وعلانيةً، إلى الفتنة، وتلك التي تروّج لها دوائر مشبوهة الأغراض والمنطلقات، من داخل وخارج العراق، والوقوف بمسؤولية تجاه أي إساءة إلى الأمن المجتمعي والسلم الأهلي لشعبنا العراقي الآمن المتآلف بكل أطيافه.

وتابع البيان، «كما شهد الاجتماع استعراض الخطوات التنفيذية والجهود الحكومية في مجال التهيئة لإجراء انتخابات مجالس المحافظات المقررة في ١٨ كانون الأول المقبل، وانتخابات برلمان إقليم كردستان، وما قدمته الأجهزة التنفيذية من تسهيلات ودعم للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من أجل إنجاحها في تلك المهمة».

مخاوف من اقتتال شيعي- شيعي يتفجّر دمًا

الصراع بين الصدر والمالكي يتجدد قصفًا بالصواريخ واقتحامات لمقرات

يبدو ان مرحلة جديدة من الصراع الدامي بين الصدر والمالكي قد بدأت. فقد تعرضت مقرات حزب الاخير لقصف صاروخي واغلاق احتجاجا على مايؤكد الصدريون انها اساءات صدرت مؤخرا من الحزب الى والد مقتدى الصدر محمد صادق الصدر.و تعرض مقر لحزب الدعوة الاسلامية بزعامة رئيس الوزراء السابق رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي في مدينة النجف الجنوبية فجر اليوم الى قصف بالصواريخ فيما تم اغلاق مقرات اخرى للحزب في محافظات وسط وجنوب البلاد من قبل انصار التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر.

وجاء هذا التطور الذي اثار مخاوف من من تفجّر صراع شيعي شيعي خطير يشهد مواجهات مسلحة تعبيرا عن احتجاج انصار التيار الصدري عما أسموه «الإساءة» التي وجهها حزب الدعوة إلى مرجعهم الراحل آية الله محمد محمد صادق الصدر والد زعيم التيار مقتدى الصدر الذي اغتاله النظام السابق في مدينة النجف عام ١٩٩٩.

اقتحامات لمقار حزب الدعوة

وباشر أنصار التيار الصدري منذ مساء السبت ولغاية فجر الأحد على اقتحام العديد من مقار حزب الدعوة أو الإكتفاء

بكتابة عبارات مناهضة للحزب على الجدران الخارجية لتلك المقار مع إتلاف وتخريب صور رموز الحزب كما قالت وكالة «شفق نيوز» العراقية في تقارير من تلك المحافظات تابعتها «ايلاف» اليوم.

وجاءت ردة الفعل الغاضبة هذه من الصدريين بعد مدونة للقيادي في التيار الصدري حسن العذاري على مواقع التواصل الاجتماعي السبت اتهم فيها حزب الدعوة الاسلامية بزعامة المالكي بالإساءة إلى سمعة وسيرة المرجع محمد محمد صادق الصدر وتوجيه اتهامات له بأنه على علاقة بالنظام السابق.

المالكي يرفض الاتهامات

ومن جهته فقد عبر المالكي في بيان «عن استغرابه من «ادعاءات» التيار الصدري بالاساءة الى «مقام الشهيد آية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر رغم تأكيدات الحزب وامينه العام باستنكار ورفض كل الممارسات التي تسيء للشهيدين الصدرين وجميع المراجع العظام».

وقال المالكي: «علينا ان نطرح بعض التساؤلات ونقول من الذي وقف ودعم حركة الشهيد سماحة اية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر خارج العراق وداخله؟ ومن الذي دعم حركة الاخوة في التيار الصدري بعد استشهاد اية الله العظمى السيد محمد صادق الصدر في سوريا وايران؟».

واضاف المالكي ان «توجيه الاتهام لحزب الدعوة والدعاة بالإساءة للشهيد السيد محمد الصدر وما تبعه امس من اعتداءات على مقرات حزب الدعوة هي ممارسات مؤسفة اثلجت قلوب اعداء العراق واعداء المدرسة الصدرية، وان هذه الاعمال لن تصب في مصلحة ابناء العراق وابناء المذهب الواحد «.

وشدد المالكي قائلا «نؤكد رفضنا واستنكارنا لكل من يحاول اثارة الفتن ويسيء للشهيد السيد محمد صادق الصدر ولكل المراجع الكرام وندعو الجميع وبالأخص الاخوة في التيار الصدري الى الحذر من مخططات الاعداء ومحاولات خلط الأوراق».

وطالب الحكومة والجهات المعنية «القيام بواجباتها في حماية مقرات الاحزاب السياسية ومنع اي اعتداء من شأنه تعكير اجواء الاستقرار الذي يشهده بلدنا الحبيب ومنع اي محاولات داخلية وخارجية للنفخ بنار الفتنة».

كما نفى حزب الدعوة في بيان منفصل تصريحات العذاري في بيان ذكر فيه أنه «انتشرت في الآونة الاخيرة أوراق ورسائل صفراء تدعي ان صفحات محسوبة على الامين العام نوري المالكي، او محسوبة على اعلام دولة القانون وانها تسيء للمراجع العظام والحقيقة انه لا وجود لأي صفحات متبناة من قبل المالكي او دولة القانون تنشر مثل هذه الإساءات».

وأضاف البيان أن «ما ينشر في هذا الاطار لا يتعدى ادعاءات وتزييفات تريد أن توقع الفتنة بين الاخوة، واننا نبين بوضوح أن جميع صفحاتنا ومنصاتنا ومواقعنا الاعلامية ومراكزنا الخبرية ملتزمة بالخلق الصحفي وقوانين النشر وليس من نهجنا الحركي ان نسيء لأحد أو ننشر ما يدعو إلى البغضاء والعداء».

مام جلال ...حقائق ومواقف للتاريخ

مام جلال في الشام (5)

*علي شمدين

الكرد السوريون في مواجهة عبد الناصر

لا شك أن موقف الرئيس (جمال عبد الناصر)، تجاه قضية الشعب الكردي في الشرق الأوسط عموماً، وفي العراق خصوصاً، والبصمة التي تركها مام جلال في بلورة هذا الموقف بشكله الصحيح الذي دفع بقضيته القومية إلى دائرة الأضواء، كانت بحق نقلة نوعية تاريخية جعلت من هذه القضية رقماً مهماً في المعادلات السياسية التي شهدتها المنطقة خلال أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن المنصرم، ولهذا لم يمر موقف الرئيس عبد الناصر من القضية الكردية في كردستان العراق وأسلوب حلها، هكذا من دون تحديات وصعوبات، وإنما شهد جدلاً شديداً، داخل الوسطين الكردي والعربي، هذا الموقف الذي لخصه فؤاد عارف في مذكراته التي قدم لها المؤرخ كمال مظهر، قائلاً: (لقد أوضح لنا جمال عبد الناصر رأيه صراحة خلال لقائنا به- أنا وجلال الطالباني- بأن للكرد حقاً في الصيغة التي يرتؤونها لحياتهم ماداموا لا يريدون ولا يطالبون بالانفصال عن العراق، ومن المفروض أن تمنحهم الحكومة العراقية حق اختيار الأسلوب الذي يريدون العيش به، وكان يؤيد فكرة الحكم الذاتي للشعب الكردي..).

الموقف الفريد لعبدالناصر

ففي الوقت الذي انقسم فيه الرأي العام العربي بين مؤيد لموقفه، وقد مثله أنصاره ومؤيدوه في العالم العربي، الذين كانوا يدعون إلى حل هذه القضية بالسبل السلمية تحت شعار التآخي العربي الكردي، بما فيه منح الكرد حكماً ذاتياً في إطار وحدة العراق، الأمر الذي ينزع ورقة هامة من يد دول الجوار المتربصة بدولة العراق، ويحصنها ضد التدخلات الخارجية، في هذا الوقت كان هناك المعارضون من هذا الوسط الذين لم يهتدوا إلى حل لهذه القضية سوى الحل العسكري، وهم المسكونون بهاجس انشاء الكرد لإسرائيل الثانية وبالتالي تقسيم العراق وغيرها من الهواجس الشوفينية التي تذرع بها المعادون للشعب الكردي وخاصة البعثيين منهم في سوريا والعراق الذين برروا بهذه الهواجس جرائمهم الدموية التي يندى لها جبين البشرية ضد الشعب الكردي.

بينما كان الوسط الكردي بعمومه يرحب بهذا الموقف الفريد الذي أبداه عبد الناصر تجاه قضية شعبنا في العراق، وكان مام جلال يمثل هذا الرأي مستنداً إلى تخويل حزبه له وثقة رئيسه البارزاني به، فنجح في نقل مطالب الكرد إلى عبد الناصر كزعيم عربي من دون منازع، وتمكن من وضعه في الصورة الصحيحة لقضية شعبه، وإقناعه بضرورة حلها سلمياً، فيقول دانا آدم شميدت في كتابه (رحلة إلى رجال شجعان في جبال كردستان)، ما يلي: (لقد استطاع جلال طالباني أن يعرف العرب بقضيتهم القومية وتلقي الدعم من شخصيات عربية مؤثرة مثل عبد الناصر وبن بيلا، وأن ذلك الموقف من طالباني كان دليلا على ذكائه وبعد نظره..).

ولكن بالرغم من ذلك فإن الوسط الكردي لم يخل مع الأسف الشديد هو الآخر من هذه الأصوات المعارضة للرئيس عبد الناصر، وخاصة (الحزب الديموقراطي الكردي في سوريا)، الذي وقف مع الحزب الشيوعي السوري في خندق واحد ضد عبد الناصر، وضد الوحدة التي انجزها بين مصر وسوريا، فيقول عبد الحميد درويش في كتابه (أضواء على الحركة الكردية في سوريا)، حول موقف حزبه من عبد الناصر: (ومهما تكن الأمور فقد وقف حزبنا موقفاً سلبياً من حكم الرئيس جمال عبد الناصر، وفي موقفه هذا كان قريباً من موقف الحزب الشيوعي السوري، ومتأثراً به..).

شتى السياسات الشوفينية

فلم يأخذ الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا، موقف عبد الناصر الإيجابي آنذاك بعين الاعتبار، والذي كان من الممكن الاستفادة منه في التخفيف من معاناة الشعب الكردي في سوريا أيضاً، بدلاً من تعرضه لذاك العنف الشديد الذي واجهه به عبد الحميد سراج وزبانيته في المكتب الثاني، الذين نكلوا بكوادر حركته السياسية من دون رحمة، وزجوا بمناضليه في السجون والمعتقلات ومارسوا بحقهم أسوأ أشكال القمع والترهيب، ونفذوا شتى السياسات الشوفينية والمشاريع العنصرية في المناطق الكردية بهدف إجراء التغيير الديموغرافي وإنهاء الوجود الكردي فيها، ولهذا يتابع عبد الحميد درويش قوله في كتابه الآنف الذكر: (أعتقدُ بأن حزبنا ارتكب خطأً كبيراً في موقفه السلبي ذاك من حكم الرئيس جمال عبد الناصر، وإن لم تسجل اللجنة المركزية في قراراتها مثل هذا الاعتراف بهذا الخطأ، وكان يمكن الوصول إلى نوع من التفاهم مع سلطات جمال عبد الناصر الذي كان يدعو إلى تفهم المطامح المشروعة للشعب الكردي، والاستجابة لحقوقه القومية بشكل سلمي، بدلاً من قمعه، كما كان يفعل حكام العراق وقتذاك..)، وقد تلقت قيادة الحزب وكوادره بنتيجة هذا الموقف الخاطئ ضربة قاصمة، قصمت في النتيجة ظهر الحزب، وتسببت في ظهور الخلافات المتراكمة دفعة واحدة داخل السجن، ودفعته إلى اختبار عسير يفوق طاقته، فتفجرت تلك الخلافات المشؤومة بين رئيس الحزب

(نور الدين زازا)، وعضو المكتب السياسي (أوصمان صبري)، حول جدوى الدفاع أمام المحكمة عن شعار (تحرير وتوحيد كردستان)، هذه الخلافات التي مهدت في الأخير لانشقاق الحزب في عام (١٩٦٥)، والتي أدخلته في دوامة من الانشقاقات المتتالية والتي دفعت الحركة الكردية في سوريا بنتيجتها ولازالت ثمناً باهظاً .

وبالرغم من أن موقف الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا آنذاك جاء متوازياً مع موقف الشيوعيين ومع موقف الانفصاليين في الوقت نفسه، إلا أن الكرد لم ينجوا حتى من غضب هؤلاء أيضاً، لا بل كانت ردة فعل الانفصاليين أقوى وأشد تجاه تنامي دور الحزب بين الجماهير الكردية في سوريا، وتجاه توسع دائرته التنظيمية والسياسية، وهم أنفسهم الذين أرسلوا لواء اليرموك بقيادة الضابط السوري (فهد الشاعر)، إلى كردستان العراق بهدف المشاركة مع الجيش العراقي للقضاء على الثورة الكردية هناك، وهم أيضاً الذين نفذوا مشروعي (الإحصاء الاستثنائي، والحزام العربي)، ولا يزال أحفادهم ينفذون سلسة من المشاريع الهادفة إلى إنهاء الوجود الكردي، حلقة إثر حلقة..

(عبد الناصر: ليست لدينا حلول جاهزة للقضية الكردية)

في أول لقاء بينهما في القاهرة عام (١٩٦٣)، قال عبد الناصر لرئيس الوفد الكردي آنذاك مام جلال: (نحن القوميون العرب ليست لدينا حلول جاهزة للقضية الكردية..)، الأمر الذي أثار في ذهن مام جلال تحدياً مصيرياً، ونبهه إلى سؤال كبير وهو البحث بمسؤولية عن جواب واقعي له، وصار هاجسه الرئيسي: كيف له أن يعرف الوسط العربي بحقيقة القضية الكردية؟ فكان اختباره الأول هو لقاؤه بالرئيس جمال عبد الناصر، ونجاحه في التأثير على موقفه من القضية الكردية وكسب تأييده، وذلك من خلال المذكرة التي قدمها إلى مباحثات الوحدة الثلاثية في القاهرة بتاريخ (١٩٦٣/٤/٨)، وهذا ما أكده الدكتور جمال الآتاسي في مقدمته لكتاب منذر الموصللي عندما نقل عن الرئيس جمال عبد الناصر، قائلاً بأن: (الرئيس عبد الناصر كان مرتاحاً لمضمون الفكرة التي وردت في المذكرة التي قدمها جلال طالباني باسم الوفد الكردي إلى مباحثات الوحدة الثلاثية في ربيع ١٩٦٣).

هاجس يقلق عبد الناصر أيضاً

لا شك بأن عدم اطلاع الوسط العربي على القضية الكردية، كان هاجساً يقلق عبد الناصر أيضاً الأمر الذي يفاقم هذه القضية ويقطع الطريق أمام حلها، وهذا القلق هو الذي دفعه حينذاك لأن ينصح مام جلال تلك النصيحة الذهبية التي ظل يعمل بها حتى آخر أيام حياته، وحول ذلك يقول مام جلال في كتابه (كردستان والحركة القومية الكردية)، ما يلي: (لا أنسى أبداً النصائح الأخوية الثمينة التى أسداها إلي الرئيس عبد الناصر فى حزيران ١٩٦٣، حينما قابلته فى القاهرة.. فقد نصحنى بتوضيح أمرين اثنين للأمة العربية:

أولا-

أن الحركة القومية الكردية تعادى الانفصالية ولا تريد تقطيع العراق..

ثانيا-

أن الكورد هم شعب أصيل يسكنون بلادهم كردستان منذ آلاف السنين، فهم ليسوا شعبا طارئاً، وليسوا معاديين

للعرب بل إخوة لهم..).

وإدراكاً منه لأهمية نصيحة عبد الناصر، يتوجه مام جلال على الفور إلى بيروت، ويعقد هناك مؤتمراً صحفياً بتاريخ (١٩٦٣/٦/٨)، يشرح فيه هاتين النقطتين بدقة، رداً منه على حكومة بغداد آنذاك التي كانت تنشر بكثافة الدعايات والإشاعات التي تصور الحركة القومية الكردية كحركة إنفصالية شبيهة بإسرائيل..

نسج خطاب موضوعي

وهكذا، فقد تمكن مام جلال من نسج خطاب موضوعي يفضح تلك الاتهامات والأضاليل المفبركة من جانب الجهات الشوفينية ضد القضية الكردية العادلة، ودأب من دون كلل أو ملل على تقديمها بصورتها الحقيقية من دون رتوش، وكان (مؤتمر الإشتراكية العربية)، في الجزائر عام (١٩٦٧)، فرصة أخرى، وكان مام جلال هو الكردي الوحيد الذي استطاع أن يحضره ممثلاً عن (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، فقد شكل المؤتمر حينذاك منبراً سياسياً هاماً حضرته كافة الأحزاب الشيوعية والإشتراكية والبعثية، ونخبة واسعة من الشخصيات والقيادات العربية المعروفة آنذاك، قدم فيه مام جلال ثلاثة بحوث هامة حول الإشتراكية والمسألة القومية وحول المسألة الكردية في العراق، وحول هذا المؤتمر يقول مام جلال في كتاب (لقاء العمر)، ما يلي: (لقد كانت هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها بحث هذه القضية وحق الكرد بالحكم الذاتي وتقرير المصير في بلد عربي كالجزائر ووسط مجموعة من القوى الإشتراكية العربية وبعضها تتولى الحكم في بلدانها، فقد تحدثت هناك عن أن تقرير المصير والحكم الذاتي هما الحل الأمثل للصراع العربي الكردي، وبدونهما لا يمكن حل المسألة القومية..).

وشيئاً فشيئاً تبلور هذا الخطاب في ذهن مام جلال، واختمرت في ذهنه فكرة نشر بحث علمي متكامل عن كردستان والحركة القومية الكردية يهدف إلى تعريف الوسط العربي بتاريخ كردستان وحقيقة وجود الشعب الكردي وعدالة نضال حركته التحررية، فبادر عام (١٩٧٠)، إلى تتويج بحثه هذا بإصدار كتابه (كردستان والحركة القومية الكردية)، هذا الكتاب الذي جاء استجابة فعلية للنصيحة التي أسداها إليه صديقه الرئيس جمال عبد الناصر، وتتويجاً لبحثه عن جواب موضوعي يبدد الهواجس التي تقلق القادة العرب بسبب جهلهم بحقيقة هذه القضية، وفي هذا المجال يقول مام جلال في مقدمة كتابه هذا: (ولهذا وطدت العزم- وأنا في القاهرة آيار عام ١٩٦٣، على بذل الجهود اللازمة لاخراج هذه الفكرة إلى حيز الوجود، فشرعت بكتابة هذا البحث كمساهمة متواضعة في تعزيز الأخوة الكفاحية بين الجماهير الشعبية الكردية والعربية، وفي توضيح الحقيقة- التي كانت دوماً نبراس نضال الشعوب- عن القضية الكردية للرأي العام العربي الذي يتوقف على تفهمه الصحيح لها- إلى حد كبير- إيجاد وتنفيذ حل تقدمي سلمي لها وكذلك مصير الوحدة الوطنية لشعبنا العراقي ومستقبل الأخوة العربية الكردية..).

خطاب واقعي ومواقف موضوعية، وعلاقات مؤثرة

لا شك بأن خطاب مام جلال الواقعي هذا، ومواقفه الموضوعية، وعلاقاته المؤثرة مع عبد الناصر هي التي جعلت منه شخصية متألقة في الوسط العربي، وموضع اهتمام معظم القادة العرب، وفي مقدمتهم الرئيس السوري (حافظ الأسد)، فقد جذب مام جلال اهتمام الأسد منذ أن كان ضابطاً برتبة مقدم، وسره خبر لقائه آنذاك مع الزعيم العربي عبد الناصر، فقد تلمس حافظ الأسد، وكما يقول سالار أوسي في كتابه (جلال طالباني: أحداث ومواقف): (لقد تلمس حافظ الأسد

هذه الحقيقة في شخصية جلال طالباني خلال لقائه معه عام ١٩٧٠، وأدرك أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه طالباني في المعارضة العراقية، ومدى فاعليته في الخارطة السياسية العراقية المستقبلية، علماً أن طالباني حينها لم يكن يمثل أي! تنظيم سياسي، وإنما كانت له سمعته السياسية ونشاطه السياسي الفردي وحسب..).

ومن جهته استطاع مام جلال أن يقرأ بدقة واقع العلاقات بين النظامين السوري والعراقي، وعمق التناقضات التي كانت تفصل بين جناحي حزب البعث في هذين البلدين، وصار يسعى كل جهده لبناء علاقة استراتيجية مع حافظ الأسد الذي بات يطرح نفسه زعيماً لجبهة (الصمود والتصدي)، ويسعى إلى ملء الفراغ الذي تركه رحيل الزعيم (عبد الناصر)، في الساحة العربية في مواجهة عدوه اللدود (صدام حسين)، هذا دون أن يغيب عن مام جلال البعد الطائفي والقومي للرئيس حافظ الأسد والذي جعله أكثر انفتاحاً من غيره من البعثيين، حيث قال مام جلال في كتاب (لقاء العمر): (وبحكم كونه أحد أفراد الطائفة العلوية المظلومة، كان عقله أكثر انفتاحا من رفاقه البعثيين، فلو لم يكن هو على رأس السلطة، وكانت السلطة بيد الشوفينيين العرب لما سمحوا للحظة أية حركة أو منظمة بأن تتأسس أو تعمل أو أن تقوم بنشاطاتها باسم الكرد..).

(خرج ولم يعد إلا قائداً..)

لقد استطاع مام جلال خلال وجوده في الشام أواسط الخمسينات من القرن المنصرم، أن يؤسس لعلاقات واسعة مع الوسط العربي، فكان ميدان نشاطه المتواصل يمتد بشكل رئيسي من الشام نحو بيروت والقاهرة، فضلاً عن ليبيا والجزائر أيضاً، وقد بات في هذا الميدان شخصية كاريزمية مؤثرة، ولاعباً سياسياً ماهراً في طرح قضية شعبه، وكسب الدعم والتأييد إلى جانبها، فهو لم ينقطع عن التردد إلى هذه الساحة كلما ضاق به المكان في العراق وكردستان.

الابتعاد عن الساحة السياسية في كردستان

فبعد توقيع اتفاقية الحادي عشر من آذار عام (١٩٧٠)، بين الحكومة العراقية آنذاك والحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة (الملا مصطفى البارزاني)، أعلن جناح المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني، عن تأييده لهذه الاتفاقية، وقرر إبراهيم أحمد ورفاقه (مام جلال، علي عسكري وعمر دبابة..)، حل حزبهم والإنضمام إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكردستاني، وبعد توحيد جناحي الحزب، شعر مام جلال بالتهميش والإهمال، فقرر الابتعاد عن الساحة السياسية في كردستان والخروج منها بهدوء، فطلب من البارزاني الإستئذان له بمرافقة زوجته (هيرو خان)، لمعالجتها في الخارج، وبعد أن وصل مام جلال إلى فرنسا في آذار عام (١٩٧٢)، قرر البقاء في مدينة (ليون)، والإنصراف لدراسته ومتابعة حياته الاعتيادية، فيقول مام جلال في كتاب (لقاء العمر)، بأنه كتب إلى الملا مصطفى رسالة يقول فيها: (أريد أن أعلمكم بأنني سأبقى في الخارج، وسوف لن أحاربكم، وسأنشغل بدراستي وحياتي، ورجائي هو أن لا تصدقوا كل كلام يقال عني، فإذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين.. ولا يسرني أن اختلف معكم، فقد كان مقرراً القيام ببعض الإصلاحات بين ستة أشهر والسنة، وها قد مرت سنتان ولم يتم شيء من هذا القبيل، ولهذا سأظل في الخارج، وسأقوم بكل ما تطلبه مني أنت وقيادة الثورة وسوف لن أقصر في ذلك أبداً..).

وبعد أقل من شهرين ينتقل مام جلال من فرنسا إلى الشام ومن هناك إلى بيروت، ليقيم بين أصدقائه الفلسطينيين (جورج حبش، نايف حواتمة وأحمد جبريل..)، الذين تجمعهم وإياه علاقات قوية منذ عام (١٩٦٧)، ويعمل معهم في

الكثير من المجالات وخاصة المجال الإعلامي، وبعد استهدافه من جانب النظام العراقي وغيره، وتعرضه لأكثر من محاولة اغتيال، نصحه الفلسطينيون بمغادرة لبنان، فاستقر مام جلال في القاهرة في ربيع (١٩٧٣)، التي كانت أكثر أماناً حينذاك، وكان يتنقل أحياناً بين الشام وبيروت أيضاً.

العلاقات باسم الثورة الكردية مع المصريين

هذا وقد انتقل مام جلال من القاهرة إلى لبنان في صيف عام (١٩٧٤)، للعمل في مكتب الشؤون العربية للحزب الديمقراطي الكردستاني هناك، لغاية انهيار الثورة الكردية عام (١٩٧٥)، ليتوجه بعد ذلك إلى الشام، حيث يقول مام جلال في كتاب (لقاء العمر): (بقيت في مصر إلى أن جاءني ذات يوم عزيز شيخ رضا، يحمل إلي رسالة من مسعود وإدريس بارزاني، طلبوا مني أن أعمل معهم، فأجبتهم: أهلاً وسهلاً، ولكن ماذا سأعمل؟ قالوا بأنهم أسسوا مكتباً للشؤون العربية في الخارج، يتألف مني والدكتور فؤاد، ويكون مسؤولنا عزيز شيخ رضا، فوافقت وقلت أهلاً وسهلاً، وبدأنا بالعمل.. وقد قمنا بعمل جيد حينذاك، وأنشأنا العلاقات باسم الثورة الكردية مع المصريين، وبقيت في لبنان في مكتب الشؤون العربية إلى أن انهارت الثورة الكردية..).

كان مام جلال يتواصل مع الرئيس المصري أنور السادات عن طريق محمد حسنين هيكل، الذي كان قبل ذلك رئيساً لجريدة (الإهرام)، والذي كان قد ترك موقعه ليحل مكانه أحمد بهاء الدين المقرب من أنور السادات، والذي تربطه أيضاً علاقة صداقة مع مام جلال الذي يقول في كتاب (لقاء العمر)، بأنه اتصل مع أحمد بهاء الدين، ليقول له بهاء الدين بأنه كان يبحث عنه، طالباً منه الحضور إليه حالاً لأمر ضروري، فذهب إليه مام جلال، وقال له بهاء الدين: (لقد كنت اليوم عند الرئيس السادات وسألني عنك، وقال: هل جلال ما زال هنا؟ فأجبته: نعم هو موجود هنا، فقال: حسنا أبلغه بأن علاقاتنا سوف تستمر وبأنك ستحل محل هيكل كحلقة الوصل بيني وبينه، وقل له بأن العراق بصدد التصالح مع إيران، وأنه سيطرح هذا الموضوع على القمة العربية، واقتراحي هو أن يأتي وفد كردي يضم أحد أبناء البارزاني، ولذلك قال الرئيس: فليأت جلال وابنا البارزاني، وسآخذ الثلاثة معي إلى القمة العربية، فإن طرح العراق موضوع التصالح مع شاه إيران سأقول لهم: ولماذا لا نتصالح نحن العرب مع إخواننا الكرد؟ وحينها سأقول لهم بأنني جلبت معي وفداً كردياً، ولنجلس معهم..)، فأجابه مام جلال: (والله إنه لأمر جيد..)، ويتابع مام جلال قوله: (لقد عدت إلى المكتب وأبلغت عزيز شيخ رضا والدكتور فؤاد بذلك، ففرحا جدا، وكتبت حول ذلك رسالة إلى إدريس ومسعود بارزاني، ولكنني لم أتلق منهما أي رد..).

مرحلة تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

وفي هذا الإطار أيضاً يقول مام جلال في (لقاء العمر)، بأنه كان في ليبيا في شهر كانون الثاني من عام (١٩٧٥)، لحضور مؤتمر الشباب الناصري، وبأن القذافي، أخبره حينذاك، قائلاً: (جلال! أحمل إليك خبراً سيئاً، وهو أن وزير الخارجية العراقي سعدون حمادي، سوف يلتقي وزير الخارجية الإيراني خلعت بري في استنبول، وأن إتفاقهما بات قريباً جداً..).

وبعد انهيار الثورة الكردية في كردستان العراق، ينتقل مام جلال من بيروت إلى الشام، لتبدأ هناك مرحلة تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني في (١٩٧٥/٦/١)، والإنطلاق منها نحو إشعال الثورة الجديدة في جبال كردستان بعد عام

من هذا التاريخ أي في عام (١٩٧٦)، ومن ثم عودة مام جلال إلى كردستان العراق عام (١٩٧٧)، ليقود الثورة في جبالها حتى إسقاط صدام حسين الذي قال حينذاك مستهزءاً بقرار مام جلال بإشعال الثورة الجديدة: (لو تطلع نخلة براس جلال طالباني ما راح يقدر يصعد ستة مقاتلين للجبل..).

(القذافي: مستعد لتقديم كل أشكال المساعدة)

إثر التطورات التي أعقبت إتفاقية آذار عام (١٩٧٠)، وتوحيد جناحي (الحزب الديمقراطي الكردستاني)، شعر مام جلال بضرورة التحرر من الحصار الذي بات يعيشه في كردستان العراق حينذاك بعد أن تم حل جناحه وانضمامه إلى جناح البارزاني، فقرر الخروج إلى أوربا عام (١٩٧٢)، وهو مجرد من أية مسؤولية حزبية سوى عضويته القيادية في الحزب الموحد تحت قيادة البارزاني الذي بدأ نجمه يسطع كزعيم قومي بعد توقيعه الاتفاقية مع النظام العراقي، فلم يعاد مام جلال الثورة الكردية، رغم عدم رضاه من أداء قيادتها، وإنما كتب إلي البارزاني رسالة عبر فيها عن استعداده لتقديم الخدمة اللازمة له وللثورة أينما كان.

ومن أوربا يتوجه مام جلال إلى الشام ومنها إلى بيروت، وهناك يتواصل مع أصدقائه الفلسطينيين بمختلف فصائلهم، وخاصة مع الجبهة الشعبية التي كان يقودها صديقه المقرب جورج حبش، واستطاع أن يبني معهم قاعدة قوية من العلاقات النضالية، وبعد أن تهددت حياته بالخطر في لبنان انتقل إلى القاهرة عام (١٩٧٣)، وهناك بدأ بالتواصل مع (أنور السادات، ومعمر القذافي وحافظ الأسد)، وتطورت الثقة المتبادلة بينهم إلى الحد الذي أبلغوه مبكراً بالمؤامرة التي يتم ترتيبها في الكواليس لوأد الثورة الكردية في كردستان العراق، والتي كانت تتم من خلال توسط الجزائر في المصالحة بين النظامين الإيراني والعراقي، فيتواصل مام جلال مع قيادة الثورة الكردية حول ذلك للعمل معاً من أجل سد الطريق أمام تنفيذ تلك المؤامرة ولكن من دون جدوى..

وبدعوة من قيادة الثورة الكردية، عاد مام جلال إلى بيروت عام (١٩٧٤)، للعمل في مكتب الشؤون العربية للحزب الديمقراطي الكردستاني، هذا في وقت كان النظام العراقي يحاول علناً التهرب من تنفيذ اتفاقية آذار والإنقلاب على مضمونها، في هذا الوقت كتب مام جلال مقالا في جريدة السفير اللبنانية، قال فيه: (أنصح الحكومة العراقية بأن لا تشن القتال ضد الملا مصطفى، فهو اليوم زعيم الحركة الكردية وقد أصبح أمراً واقعاً ولا يمكن حذفه، أو أن تحاول الحكومة القضاء عليه، وعليه أطلب منها أن تتحلى بشيء من الواقعية وأن لا تقدم على مثل هذه المغامرة..)، فأثار هذا المقال صدى واسعاً أزعج الحكومة العراقية وأغضبها، فقامت بتحريض طابورها الإعلامي، للرد على مام جلال ومهاجمته وتوجيه الشتائم القاسية والكلمات النابية إليه، كما بادر مام جلال أيضاً إلى تكليف عدد من الشخصيات العربية لترسل برقيات مناشدة إلى النظام العراقي تدعوه فيها بضرورة الاحتكام إلى العقل وعدم الدخول في حرب مع الشعب الكردي وتغليب الحل السلمي للصراع.

لم يبق السوفييت بعيدين عن متابعة هذه التطورات، وإنما كانوا يتابعونها عن كثب، وفي هذا الإطار يسارع يفغيني بريماكوف، الذي كان حينذاك مندوبا لجريدة البرافدا إلى منطقة الشرق الأوسط وأصبح فيما بعد وزيرا للخارجية الروسية ثم رئيسا للوزراء، إلى اللقاء مع مام جلال في بيروت عام (١٩٧٤)، وفي هذا المجال يقول مام جلال في (لقاء العمر)، بأن بريماكوف قال له: (يسرني أن أبلغك بأننا نرى فيك رجلا ثوريا تقدميا، ونرى أيضا بأن الملا

مصطفى أخطأ كثيرا حين نحاك جانبا.. فقلت له: اسمع أيها الرفيق بريماكوف.. اليوم جميع الكرد ملتفون حول البارزاني ومحاولة مواجهته أمر غير مقبول.. وبدلاً من ذلك تعال معي لنحسن علاقتكم بالحركة الكردية فهذا أفضل لنا ولكم.. فرحب بريماكوف بذلك وقال: نأمل أن نتمكن من تحسين علاقتنا عن طريقك، ونرجو منك أن تبذل جهدك في هذا المجال.. ولكن بعد إعلان إنهيار الثورة لم تعد كل عروض المساعدة تلك تفيدنا بشيء..).

جولة دبلوماسية في الشرق الأوسط لدعم الثورة

وفي كتاب (لقاء العمر)، يتابع مام جلال قوله بأن البارزاني وقبل اندلاع القتال، بادرعن طريق ممثله عزيز رضا في بيروت، إلى الطلب منه للقيام بجولة دبلوماسية في الشرق الأوسط لدعم الثورة، وبأنه أرسل إليه صفحات بيضاء مذيلة بتوقيعه، ويخوله لأن يملأها كما يشاء ويوجهها لمن يريد، فيقول مام جلال حول ذلك: (لقد كانت علاقاتي مع البارزاني جيدة إلى الحد الذي يمضي لي على أوراق بيضاء، وبهذه الثقة بدأنا بالعمل معاً، ولكن لم يدم الأمر طويلا حتى سقطت الثورة وضاعت منا تلك الفرص..).

فقد كان مام جلال وعن طريق علاقاته الواسعة على علم بما يجري من خلف الكواليس، ويقول في المصدر نفسه، بأن القذافي سأله: (ماذا تعتقد أن يكون مصيركم إذا اتفق العراق مع إيران؟ فقلت له: طبعا سنواصل القتال وسندافع عن أنفسنا، فسألني: هل أنت متأكد؟ أجبته: نعم أنا متأكد ومطمئن، ولكننا قد نحتاج إلى دعم سيادتك، عندها نستطيع أن نغير مسار الحركة، فبدل الخنوع لإيران، نستطيع عندها أن نتلقى الدعم من أصدقائنا الليبيين والسوريين، فرد القذافي قائلا: إن غيرتم المسار بالشكل الذي تقول، سأكون مستعداً لتقديم كل ما تطلبونه من دعم ومساندة، فسألته: هل تقصد جميع أنواع المساعدات؟ قال: نعم جلال! كل أنواع المساعدة..).

لم تأخذ كلامه محمل الجد

وبعد عودة مام جلال يكتب رسالة إلى قيادة الثورة، ويرسلها مع عزيز شيخ رضا، ولكنها لم تأخذ كلامه محمل الجد واعتبرته مجرد دعاية من القذافي لا أكثر ولا أقل، وبعد أن يتم الاتفاق في الجزائر في (١٩٧٥/٣/٦)، بين إيران والعراق، يدعو القذافي مام جلال إلى ليبيا ويطلب منه لأن يذهب إلى الملا مصطفى على عجل، ويبلغه بأنه لا يزال عند وعده، وبأنه سوف يقدم له كل مساعدة ممكنة، إن استمر في ثورته واتفق مع التجمع الوطني العراقي، ويقول مام جلال بأنه عاد من عند القذافي إلى دمشق، ليجد الجميع بانتظاره، ومن بينهم، عمر دبابة وأحمد العزاوي ومجموعة شخصيات أخرى من مختلف قوى المعارضة العراقية، فيتفق الجميع هناك على ضرورة التحرك وفعل شيء ما لمواجهة هذا الاتفاق المشؤوم، ويسارع مام جلال إلى إيفاد عمر دبابة إلى الملا مصطفى ليخبره بأن ليبيا مستعدة لمساعدتهم، وبأنه التقى بالرئيس حافظ الأسد أيضاً وهو مستعد بدوره للمساعدة وخاصة في مجال الذخيرة والأسلحة، ويقول مام جلال بأن عمر دبابة عاد من غير أن يحمل ردا، فيبعث مام جلال برسالة أخرى بواسطة (هيرو خان)، ولكنها وصلت إلى كردستان بعد فوات الآوان، وكانت الأمور قد انتهت تماماً.

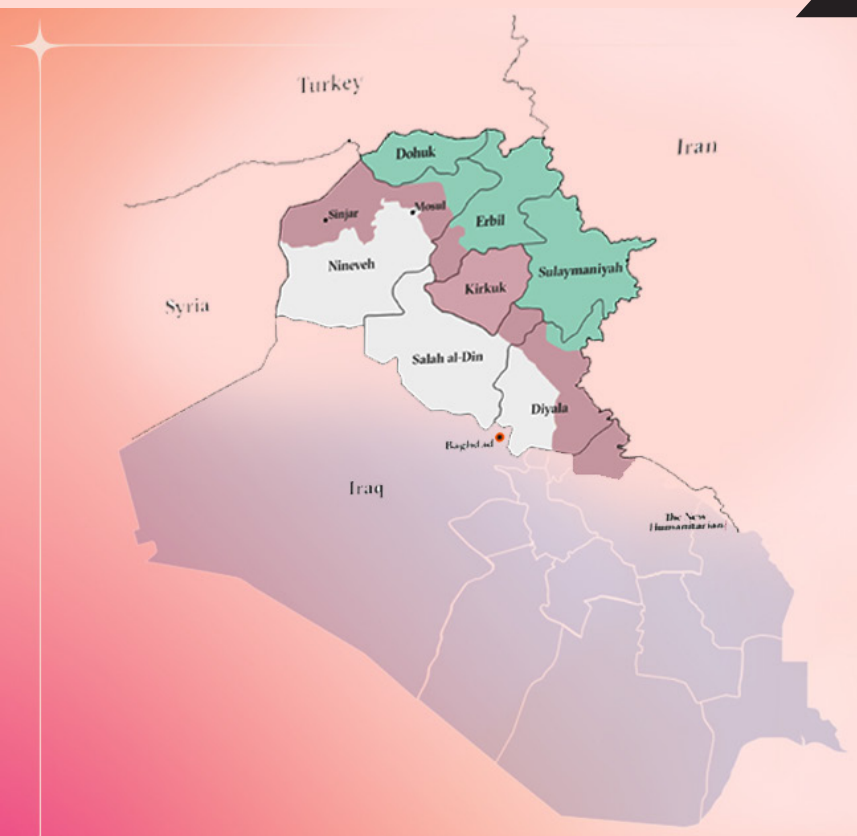

Wilson Center

مارينا أوتاواي:

العراق ومخاطر التفكيك التدريجي للفيدرالية

*مركز ويلسون للبحوث والدراسات/ ترجمة المرصد

من الموروثات الإيجابية للاحتلال الأمريكي للعراق إدخال الفيدرالية في البلاد. يتم الآن تفكيك هذا الإرث ، حيث تقوم بغداد بتقليص الحكم الذاتي لإقليم كردستان ، وقبل كل شيء ، تحرمه من مصادر دخله المستقلة الرئيسية.

أثناء احتلالها للعراق ، لعبت الولايات المتحدة دورًا رئيسيًا في كتابة دستور ٢٠٠٥ وتم طبخها على عجل وبالتأكيد لم تمثل إجماعًا ، أو حتى تسوية ، بين العراقيين حول ما هو الأفضل للبلاد.

نتيجة لذلك ، تركت العديد من المشاكل دون حل.

البداية الخاطئة للفيدرالية

من السمات البارزة للدستور أنه أدخل الفيدرالية ليس فقط في العراق ، ولكن على نطاق أوسع في العالم العربي ، حيث كانت الدول تاريخيًا شديدة المركزية.

كانت الفيدرالية العراقية مهتزة منذ البداية. كانت فيدرالية غير متكافئة ، مع منطقة فيدرالية واحدة فقط ، كردستان

، في دولة مركزية.

اعتمد البرلمان قوانين جعلت من الممكن نظريًا تحويل المحافظات الأخرى إلى أقاليم فيدرالية ، تتمتع بنفس درجة الحكم الذاتي التي تتمتع بها كردستان. ولكن عندما اتخذت بعض المحافظات الخطوة الأولى ، حرصت بغداد على عدم استمرار العملية.

السيطرة على النفط

كان الاستقلال المالي لإقليم كردستان ضعيفًا على الدوام ، على الرغم من أهميته الشديدة التي نوقشت.

وتعلق الأمر بالسيطرة على احتياطيات النفط والغاز الوفيرة في كردستان ، وبدرجة أقل على الرقابة على الرسوم الجمركية على الواردات إلى كردستان من الدول المجاورة ، وأهمها تركيا.

حتى الحكم الذاتي الذي يتمتع به إقليم كردستان كان دائمًا موضع تحدٍ ، حيث تلوح في الأفق ثلاث قضايا رئيسية عالقة.

١-لا تزال المنطقة المتنازع عليها محل نزاع ، ولم يتم تنفيذ المادة ١٤٠ ولن يتم تنفيذها أبدًا.

٢-لم يعتمد مجلس النواب العراقي أبدًا قانونًا للنفط والغاز يوضح سلطة كل من الحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان في إدارة احتياطيات النفط ، بما في ذلك من له الحق في توقيع العقود وتصدير النفط والغاز من كردستان.

٣- في غياب قانون اتحادي ، اعتمدت حكومة إقليم كردستان قانون الهيدروكربون الخاص بها في أغسطس ٢٠٠٧.

هذا لم يحسم القضية.

أقر القانون بالمبادئ المضمنة في الدستور بأن إدارة الهيدروكربونات كانت مسؤولية كل من الحكومة الفيدرالية والحكومات الإقليمية ، لكنه أعطى الحكومة الإقليمية سلطة أوسع ، بما في ذلك توقيع العقود ومبيعات النفط ، مما كانت الحكومة الفيدرالية مستعدة لقبولها. .

وعلى الرغم من الخلاف ، مضت حكومة إقليم كردستان قدما في توقيع العقود مع شركات النفط العالمية وتصدير النفط عبر خط أنابيب جديد يربط حقولها النفطية بخط أنابيب تركي يمتد من فيش خابور على الحدود التركية العراقية الكردية إلى ميناء جيهان التركي.

كانت المعارضة المستمرة لبغداد تعني أن الكثير من النفط الكردي يُباع بسعر مخفض ، مع بقاء السفن عالقة في البحر أحيانًا وغير قادرة على تفريغ النفط.

تفاوضت حكومة إقليم كردستان وبغداد إلى ما لا نهاية بشأن مبيعات النفط الكردي ، مع التزام حكومة إقليم كردستان بتسليم الكميات المنصوص عليها من النفط إلى شركة تسويق النفط العراقية (سومو) ومنظمة تسويق النفط العراقية والعراق مقابل الموافقة على تقديم نسبة مئوية من ميزانيتها إلى حكومة إقليم كردستان.

> **استفتاء كردستان تسبب في تقليص الاقليم الكردي وتفكيك النظام الفيدرالي العراقي**

لم تدم الاتفاقيات أبدًا وتم إعادة التفاوض بشأنها باستمرار ، دون نجاح دائم.

أخطأت بشكل صارخ في تقدير قوتها

كان رد فعل بغداد والمجتمع الدولي بأسره [على استفتاء الاستقلال] سلبيًا تمامًا.

ساء الوضع بشكل كبير بعد سبتمبر ٢٠١٧ ، عندما نظمت حكومة إقليم كردستان (KRG) استفتاء على الاستقلال ، وأخطأت بشكل صارخ في تقدير قوتها ودرجة الدعم الدولي الذي يمكن أن تتلقاه.

كان التأييد الداخلي للاستقلال ساحقًا: شارك ٧٢ بالمائة من الناخبين وصوت ٩٢ بالمائة منهم لصالح

الاستقلال.

كان رد فعل بغداد والمجتمع الدولي بأكمله سلبيا تماما. على الرغم من أن رئيس اقليم كردستان مسعود برزاني جادل بأن الاستفتاء كان استشاريًا فقط وأنه سيمثل ببساطة بداية عملية مفاوضات مطولة مع بغداد ، كان الرد في العراق وفي الخارج إدانة عالمية لكردستان ورفضًا لمطالب الكورد التي طال أمدها. أن لديهم الحق في الاستقلال.

عودة المركزية

وهكذا ، بدلاً من أن يكون الاستفتاء خطوة أولى نحو الاستقلال ، تحول استفتاء كردستان من خطوة إلى نحو الاستقلال، إلى خطوة الأولى نحو تقليص الحكم الذاتي الكردي وتفكيك النظام الفيدرالي العراقي.

أوقفت بغداد على الفور جميع صادرات النفط من كردستان ، وأوقفت حكومة إقليم كردستان عن تحصيل الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية (وهي سياسة لم يتم إقرارها رسميًا أبدًا ولكن تم التسامح معها لسنوات) وسيطرت على مطاري أربيل والسليمانية - ونتيجة لذلك ، كان ذلك ممكنًا حتى ثم للناس لدخول كردستان بدون تأشيرة عراقية.

لقد سمحت المزيد من المفاوضات ببطء باستئناف صادرات النفط من كردستان وأعادت فتح المطارات للسفر الدولي ، ولكن تحت ضوابط أكثر صرامة من بغداد.

كما توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن تحصيل الرسوم الجمركية ، مما قلص دور حكومة إقليم كردستان مرة أخرى.

في شباط / فبراير ٢٠٢٢ ، أوضحت بغداد نواياها طويلة الأمد تجاه حكومة إقليم كردستان بشكل واضح للغاية عندما قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن قانون النفط والغاز في كردستان لعام ٢٠٠٧ غير دستوري لأنه أعطى كردستان سيطرة أكبر على الهيدروكربونات أكثر مما يسمح به الدستور.

كما قضت بأن على حكومة إقليم كردستان تسليم كل النفط الذي تنتجه إلى شركة تسويق النفط الوطنية (SOMO) لتسويقه.

واحتجت حكومة إقليم كردستان على الحكم. لكن لم يكن لديها نفوذ ، وفي أوائل عام ٢٠٢٣ قبلت الشروط التي فرضتها بغداد للسماح باستئناف صادرات النفط.

ومع ذلك ، في وقت كتابة هذا التقرير ، لم تستأنف صادرات النفط ، لأن تركيا كانت ترفض إعادة فتح خط الأنابيب حتى تخلت بغداد عن مطالبتها بأن تدفع تركيا تعويضات عن السماح لكردستان بتصدير النفط في الماضي - وهو حكم أصدرته المحكمة الجنائية الدولية . حيث ان تركيا مسؤولة عن هذا الدفع.

> **عندما اتخذت بعض المحافظات نحو الاقلمة، حرصت بغداد على عدم استمرار العملية**

في حين أن تفاصيل القضية غامضة إلى حد ما ومربكة للغاية ، فإن الاستنتاج الأكثر أهمية هو أن كردستان فقدت السيطرة على نفطها ، وهو السبب الوحيد الذي يمكن أن يجعل استقلاليتها ذات مغزى.

إن التفكيك البطيء للفيدرالية العراقية يمثل ضربة خطيرة لكردستان.

كما أنها ضربة لمحاولة الولايات المتحدة كبح المركزية التي تطال كل الدول العربية. حيث تشجع مثل هذه المركزية على تفاقم الصراع العرقي والطائفي في الشرق الأوسط ، الذي تتسم جميع مجتمعاته بالتعددية.

*رئيسة برنامج الشرق الأوسط بمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي

فوزي الزبيدي:

تداعيات أزمة لجنة «أبو رغيف» على المشهد الأمني في العراق

* معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى

كشف تحقيق لصحيفة «واشنطن بوست» في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ أن لجنة الأمر الديواني (٢٩) المعروفة باسم « لجنة أبو رغيف»، استخدمت السجن الانفرادي والتعذيب والعنف الجنسي لانتزاع اعترافات من كبار المسؤولين العراقيين ورجال الأعمال. وقد أظهرت الصحيفة من خلال ٢٠ مقابلة مع الأشخاص الموقوفين من قبل « لجنة أبو رغيف "، ان عملية التحقيق مع هؤلاء الأشخاص اتسمت بالإساءة والإذلال للحصول على توقيعاتهم على اعترافات مكتوبة مسبقا بدلا من المساءلة عن أعمال الفساد.

وفي السياق نفسه، كشف أحد المحتجزين السابقين عن الانتهاكات التي تعرض لها المحتجزين من قبل اللجنة بما في ذلك تجريدهم من ملابسهم وخنقهم بأكياس بلاستيكية وصعقهم بالكهرباء وأكثر من ذلك.

ويذكر أن « لجنة أبو رغيف» قد تم تشكيلها في عهد رئيس الوزراء العراقي السابق « مصطفى الكاظمي» بهدف مكافحة الفساد والجريمة المنظمة في العراق. وفي أوائل شهر أذار /مارس ٢٠٢٢ قررت المحكمة الاتحادية العليا حل لجنة «أبو رغيف» باعتبارها غير دستورية، وذلك استنادا إلى تقارير تتهم أعضاء اللجنة بالضلوع في انتهاك كرامة الانسان ومخالفة مبدأ

الفصل بين السلطات.

في حزيران /يونيو ٢٠٢٣ - بعد ستة أشهر تقريبًا من قيام الحكومة العراقية بتشكيل لجنة تحقيق خاصة بها في أعقاب نشر تقرير الواشنطن بوست، صادق رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني « أخيرا على توصيات اللجنة التحقيقية والنظر في الشكاوى المقدمة ضد كبار أعضاء وقادة «لجنة أبو رغيف»، من قبل المواطنين الذين تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن تداعيات إجراءات لجنة أبو رغيف والاثار المترتبة على إغلاقها لم تتجلى بشكل كامل بعد.

كان من أبرز عمليات لجنة «أبو رغيف» اعتقال مدير صندوق التقاعد العراقي السابق، والرئيس السابق لهيئة استثمار بغداد، بالإضافة إلى المدير السابق لشركة الدفع الإلكتروني « Qi Card » وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، واحيلوا إلى القضاء العراقي الذي تعمل بموجبه لجنة «أبو رغيف»، والذي حكم عليهم بالسجن لفترات متفاوتة. الآن، ما زالت هناك أسئلة مهمة تطرح نفسها وتتعلق بمصير الاشخاص الذين حوكموا وتم ادانتهم من قبل اللجنة.

وعلى الرغم من أن ارتباط اللجنة بالقضاء العراقي، وهو ما منحها بعض مظاهر الحيادية والشرعية، إلا أن الأدلة تشير إلى عكس ذلك، فوفقا لتقرير اللجنة التحقيقية، تضخمت أموال أعضاء اللجنة بشكل ملحوظ، كما تم القبض على العميد سالم الدايني، مدير مكتب «أحمد أبو رغيف» في مطار بغداد أثناء محاولته الهروب خارج البلاد في يناير الماضي بعد اتهامه بالضلوع في عمليات تعذيب بشعة خلال فترة عمله في اللجنة. ربما تكون الإجراءات القانونية التي اتخذتها لجنة أبو رغيف كانت تحت اشراف القضاء، ولكن الإجراءات الأمنية والمعلوماتية لم تكن تحت إشراف أحد سوى رئيس اللجنة السيد أحمد طه هاشم «أبو رغيف»، علماً انه كان يشغل منصب مدير وكالة الاستخبارات في وزارة الداخلية العراقية.

من اهم التداعيات التي سيتسبب فيها الغاء لجنة «أبو رغيف» هو مصير المتهمين الذين احيلوا للقضاء وتم الحكم عليهم، فهل ستتم إعادة محاكمتهم؟ ام سيتم الافراج عنهم رغم الأدلة والقرائن التي اعتمدتها المحاكم العراقية في إصدار احكامها القضائية؟

> **تداعيات مستمرة وتسعى حكومة السوداني لتحقيق العدالة**

وكذلك مصير المتهمين الذين لا زالوا رهن التحقيق مع ثبوت ادلة الفساد المالي بحقهم، فهل ستلغى الأدلة بحقهم ويفرج عنهم؟ ام سيعاد التحقيق معهم؟

فقد يكون دليل الاعتراف لهؤلاء المتهمين قد انتزع بالقوة والتعذيب، ولكن ماذا عن الأدلة المادية الدامغة المثبتة بحقهم والموثقة من قبل قضاة التحقيق؟

وفي واقع الامر، لا تعتبر « لجنة أبو رغيف» المسبب الرئيسي لهذه الأزمة، ولا القضاء العراقي، وانما السيد «مصطفى الكاظمي» الذي كان المفروض به ان يولي مهمة رئاسة اللجنة إلى قاضي محترف، وليس لأبو رغيف. كان ينبغي على «النائب العام «العراقي أيضا أن يتابع عمل اللجنة بشكل مباشر ويومي، وان يكون

التحقيق في اللجنة من قبل «محققين عدليين»، متخصصين في تحقيقات الفساد. اما عمليات تنفيذ أوامر القضاء في القاء القبض على المتهمين، او التحري او ضبط المبرزات الجرمية، فيمكن إناطتها للفريق «أبو رغيف» وفريقه الأمني عوضا عن تولى التحقيقات وإصدار الاحكام، لكن ما حدث يعكس الخبرة المحدودة للسيد «الكاظمي» في مجال العمل الأمني والقضائي، رغم عمله مديرا للمخابرات العراقية في حينها، إضافة إلى منصبه كرئيس للوزراء.

الآن يجب على حكومة السوداني أن تقرر كيفية معالجة انتهاكات أعضاء اللجنة، حيث يمتلك أبو رغيف ولجنته الأمنية قواعد بيانات وأدلة مادية دامغة على تورط جهات او شخصيات عامة في قضايا الفساد والجريمة المنظمة، وبالتالي فإن محاكمة أبو رغيف وأعضاء لجنته قد تدفعهم إلى الكشف عن هذه الأدلة امام الرأي العام، وهنا سيكون القضاء العراقي ملزماً بالتحقيق في هذه الأدلة واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، وبالتالي ستتعقد الأزمة من جديد وستبدأ تحقيقات جديدة قد تستغرق سنوات وتطال العشرات من المتهمين، وهو ما قد يعيد العراق فعليًا إلى نفس حالة الفوضى التي يواجهها حاليًا.

إن التخفيف من تداعيات هذه الأزمة والرغبة في تحقيق العدالة وحماية حقوق المعتقلين، وتصحيح المسار المضلل للجنة أبو رغيف، يتطلب عدة إجراءات يجب على السوداني اتخاذها، حيث يمكن للسيد «محمد شياع السوداني» ان يوعز بتشكيل لجنة قضائية لدراسة وتقييم القضايا التحقيقية التي احالتها لجنة أبو رغيف إلى المحاكم العراقية، لتتأكد من صحة الأدلة ومدى مطابقتها مع الاعترافات (المصدقة امام قاضي التحقيق) وبالتالي فرز القضايا التي يمكن إعادة التحقيق فيها، من القضايا (الباتة والمحسومة) تحقيقاً وقضاءً، والتي لا يمكن إعادة التحقيق بها نظرا لخلوها من الثغرات التحقيقية وفق قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي.

يمكن للسوداني أيضا أن يأمر وزير الداخلية بالتحقيق في الاتهامات المنسوبة لأعضاء لجنة أبو رغيف بما في ذلك تضخم أموالهم، وإساءة استغلالهم للسلطة خلال فترة عملهم في اللجنة. وبناء على نتائج كل هذه الإجراءات ستتضح الصورة بشكل أوضح امام الجميع، ويمكن للحكومة العراقية ان تتخذ الإجراء المناسب تحقيقاً للعدالة.

> **كان على النائب العام أن يتابع عمل اللجنة بشكل مباشر ويومي،**

قبل كل شيء، يجب على حكومة السوداني أن تتعلم من الأخطاء الفادحة التي ارتكبتها حكومة الكاظمي ولجنة أبو رغيف، وأن تتعامل الحكومة العراقية مع إجراءات مكافحة الفساد بأقصى درجات الحذر، وأن توكل تلك المهمة إلى المؤسسات الدستورية الموجودة بالفعل والمتخصصة في معالجة هذه القضايا وتعزيز قدرات تلك المؤسسات للقيام بذلك. يتحتم على حكومة السوداني أيضا أن تحذر من تكليف مستشارين في مهام لا ترتبط بتخصصاتهم العملية والمعرفية، لأن أخطاء كل هؤلاء سيتحمل مسئوليتها رئيس الوزراء وحده في المستقبل.

هل يتحول العراق إلى أكبر منتج للنفط في العالم؟

*أويل برايس

هل يتحول العراق إلى أكبر منتج للنفط في العالم؟.. حمل تقرير نشره موقع «أويل برايس» هذا السؤال، حيث أشار إلى أن العراق يمكن أن يزيد إنتاجه اليومي من النفط إلى ١٣ مليون برميل يوميا، بدلا من إنتاج ما يتراوح بين ٤ و ٥ ملايين برميل، وهو ما يمكن أن يجعله أكبر منتج للخام في العالم.

وتعتزم لجنة النفط والغاز البرلمانية العراقية زيادة إنتاج البلاد من النفط إلى أكثر من خمسة ملايين برميل يوميا، بحسب محضر أصدرته الأسبوع الماضي.

ويقول التقرير، الذي ترجمه «الخليج الجديد»، إنه بشكل عام، يضم العراق ١٤٥ مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة (ما يقرب من ١٨٪ من إجمالي الشرق الأوسط ، وخامس أكبر احتياطي على هذا الكوكب).

ويضيف: بشكل غير رسمي، من المحتمل جدًا أن تحتوي البلاد على نفط أكثر بكثير من هذا.

احتياطيات هائلة

ففي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠ ، رفعت وزارة النفط العراقية رقمها الخاص للاحتياطيات المؤكدة للبلاد إلى ١٤٣ مليار برميل.

لكن في نفس الوقت الذي أصدرت فيه أرقام الاحتياطيات الرسمية، صرحت وزارة النفط أن موارد العراق غير المكتشفة بلغت حوالي ٢١٥ مليار برميل.

وكان هذا أيضًا رقمًا تم التوصل إليه في دراسة مفصلة عام ١٩٩٧ من قبل شركة النفط والغاز المرموقة

(Petrolog).

وعلى الرغم من ذلك، لم يشمل هذا الرقم أجزاء من شمال العراق في منطقة كردستان شبه المتمتعة بالحكم الذاتي.

وهذا يعني، كما أوضحت وكالة الطاقة الدولية، أن معظمها قد تم حفره خلال فترة ما قبل السبعينيات من القرن الماضي عندما أعطت الحدود الفنية وأسعار النفط المنخفضة تعريفًا أضيق لما يشكل بئرًا تجاريًا ناجحًا مما سيكون عليه الحال الآن.

وبشكل عام، أكدت وكالة الطاقة الدولية أن مستوى الموارد القابلة للاسترداد في نهاية المطاف في جميع أنحاء العراق (بما في ذلك إقليم كردستان) يبلغ حوالي ٢٤٦ مليار برميل (النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي).

ويقول الموقع إنه بالنظر إلى الحجم الحقيقي لاحتياطيات النفط في العراق - وحقيقة أن متوسط تكلفة الرفع لكل برميل من النفط في البلاد هو ١-٢ دولار أمريكي (الأدنى في العالم، جنبًا إلى جنب مع إيران والسعودية) فإن رقم ٥ ملايين برميل في اليوم الذي تم الإعلان عنه الأسبوع الماضي يمكن اعتباره أول نقطة انطلاق يمكن تحقيقها بسهولة نحو الوصول إلى ١٣ مليون برميل يوميا.

ما الذي يمنع العراق؟

ويطرح التقرير سؤالا، مفاده: «مع وجود هذه الاحتياطيات الهائلة، ووجود خطط محددة حول كيفية تحويلها إلى ما يصل إلى ١٣ مليون برميل في اليوم في ملفات وزارة النفط، لماذا لا ينتج العراق بالفعل نفطًا أكثر بكثير مما هو عليه؟».

ويجيب: إنه الفساد المستشري المستمر الذي يكمن في قلب صناعة النفط والغاز في البلاد.

ويؤكد أن هذا الأمر لا يحرم فقط خزائن العراق من أموال مهولة يمكن أن تمول استثمارات البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، بل يردع أيضًا الشركات الغربية التي لديها التكنولوجيا المطلوبة والخبرة اللوجستية والموظفين من الانخراط بشكل كبير في البلاد.

ففي يونيو/حزيران ٢٠٢١ قالت شركة النفط البريطانية العملاقة (BP)، إنها تعمل على خطة لتقسيم عملياتها في حقل نفط الرميلة العملاق في العراق إلى شركة قائمة بذاتها.

> **من المحتمل جدًا أن تحتوي البلاد على نفط أكثر بكثير من هذا**

ويتابع: يذكرنا هذا البيان إلى حد كبير بانسحاب شركة النفط البريطانية العملاقة (شل) من حقل مجنون النفطي العملاق في العراق في عام ٢٠١٧، وانسحابها من حقل نفط غرب القرنة ١ العملاق عام ٢٠١٨.،كما حمل كل من هذه الإعلانات أيضًا تشابهامع إعلان شركة ExxonMobil الأمريكية العملاقة في وقت سابق أنها تريد أيضًا الخروج من غرب القرنة ١ وانسحابها من CSSP العراقي قبل ذلك.

وقد صنفت منظمة الشفافية الدولية، في العديد من منشوراتها الخاصة، العراق بالمركز العاشر من أصل ١٨٠ دولة في «مؤشر مدركات الفساد»، بسبب «الاختلاس الهائل وعمليات الاحتيال في مجال المشتريات وغسيل الأموال وتهريب النفط والرشوة البيروقراطية المنتشرة»، وتقول إن تلك الممارسات «قادت البلاد إلى أسفل تصنيفات الفساد الدولية، وأثارت العنف السياسي وأعاقت بناء الدولة بشكل فعال وتقديم الخدمات».

د.محمد نور الدين :

جولة الشكر وجمع المال

إردوغان في الخليج: عودةٌ إلى «الثوابت»

ليس أفضل من توافق بدء الجولة الخليجية للرئيس التركي، رجب طيب إردوغـان، مع الذكرى السنوية لمحاولة الانقلاب الفاشلة عليه، في الـ ١٥ من تموز ٢٠١٦.

فبعد سبع سنوات من توتّر العلاقات بين تركيا وكلّ من السعودية والإمارات، تشكّل زيارة إردوغان الحالية

تساعد جولة إردوغان الخليجية في إرساء الاستقرار

للمملكة اليوم الاثنين، ما يشبه الطيّ الكامل لصفحة الماضي القريب والانتقال إلى علاقات مميزة.

ويساعد في ذلك، التحوّلات التي طرأت على المشهدَين الإقليمي والدولي، والتي باتت تتيح لبعض الدول، ومنها السعودية والإمارات، هوامش معيّنة لانتهاج سياسات «جديدة» في قضايا أقلّ ارتباطاً بقوى عظمى كانت على الدوام ولا تزال، على رغم كلّ شيء، تملي سياستها من موقع السيّد للتابع.

في الـ ١٥ من تموز ٢٠١٦، كاد إردوغان أن يصبح من التاريخ لو أن الانقلاب الذي قاده عناصر في الجيش التركي نجح في خلْعه وربّما قتْله في المنتجع الذي كان يقيم فيه، آنذاك، في منطقة مرمريس السياحية.

لكن فشل الانقلاب أطلق حملةً شرسة قادها الرئيس التركي، ووُجّهت ضدّ طرفَين أساسيَّين، هما الولايات المتحدة والإمارات، اللتَين اتّهمهما إردوغان علناً بالوقوف وراء محاولة الانقلاب، وتمويلها عبر بعض الجماعات التابعة لفتح الله غولين، والمتغلغلة في صفوف الجيش التركي. ولم تَسلم السعودية وأطراف خليجية أخرى، إضافةً إلى مصر ومعظم الدول الأوروبية، من وضْعها في قفص الاتهام التركي. ومع أن القطيعة بين أنقرة وكل من أبو ظبي والرياض والقاهرة، بدأت عملياً منذ إطاحة الرئيس المصري الراحل، محمد مرسي، في مطلع تموز ٢٠١٤، غير أن محاولة الانقلاب في ٢٠١٦، كانت القشّة التي قصمت ظهر بعير العلاقات بين هذه الأطراف.

وممّا فاقم التوتّرات بين تركيا والسعودية، وقوع حادثة مقتل الصحافي السعودي المعارض، جمال خاشقجي، في عام ٢٠١٨، في مقرّ القنصلية السعودية في إسطنبول، وثبوت الواقعة التي استغلّها الرئيس التركي، ليُطلِق أوسع حملة تشهير بوليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان.

ولولا الجهد الاستثنائي للرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في تبرئة ابن سلمان، لما نجحت الرياض في احتواء الموقف وتداعياته على صورة وليّ العهد في العالم.

لاحقاً، مع انتهاء الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٩، وما أفرزته من نتائج، كان جرس الإنذار يقرع بشدّة لإردوغان: خسارة الانتخابات في المدن الكبرى، ولا سيما في إسطنبول وأنقرة للمرّة الأولى منذ عام ١٩٩٤.

وواكب ذلك، بل سبقه، نتيجة الضغوط الأميركية، تدهور سعر صرف الليرة التركية، وسط تراجع مهول في المؤشّرات الاقتصادية.

ومع اقتراب الانتخابات الرئاسية التركية في أيار ٢٠٢٣، كان إردوغان يعدّ لخطّة انتشال تركيا ممّا هي فيه، أي دعم الاقتصاد بما يحول دون تأثيراته السلبية على وضع الزعيم التركي في الانتخابات الرئاسية.

الجولة تواكب البحث في ترجمة الاتفاق السعودي - الإيراني

وهكذا، فجأة، في صيف عام ٢٠٢١، بدأت عجلات التواصل تتحرّك من قِبَل أنقرة من جديد باتّجاه كلّ من أبو ظبي أولاً، والرياض ثانياً.

ولم تكن المعادلة من وجهة نظر إردوغان معقّدة. فبالنسبة إلى الإمارات، قضى الاتفاق بطيّ ملفّ اتهامها بمحاولة الانقلاب، في مقابل ضخّها المال في الاقتصاد التركي على شكل ودائع نقدية أو استثمارات.

أما السعودية، فكانت المعادلة بسيطة: نقل الملفّ القضائي لمقتل خاشقجي من القضاء التركي، حيث وقعت الجريمة على الأراضي التركية، إلى القضاء السعودي و«يا دار ما دخلك شرّ». وبهذه «المقايضة»، خرج الجميع على قاعدة «رابح - رابح»؛ بل إن إردوغان تمكّن من لجم تدهور سعر صرف الليرة لعدّة أشهر عشية الانتخابات بحدود الـ ٢٠ ليرة مقابل الدولار الواحد. وتجمع التقديرات داخل تركيا على أن الحدّ الأدنى الذي أنفقته الرياض وأبو ظبي، لتثبيت سعر صرف الليرة التركية، إضافة إلى المكرمات التي كان إردوغان يوزّعها يميناً وشمالاً تحت عنوان زيادة الرواتب وتسهيلات القروض والإعفاءات من غرامات وفوائد، لا يقلّ عن ٥٠ مليار دولار؛ حتى إذا انتهت الانتخابات، انفلت سعر الصرف من جديد وارتفع خلال أيام من ٢٠ إلى ٢٦ ليرة مقابل الدولار الواحد.

شعب واحداً في دولتَين

أمّا العلاقة التركية مع قطر، فهي من نوع آخر، وأقرب إلى أن تكون «شعباً واحداً في دولتَين»، حيث كانت قطر ولا تزال الملتزم الرئيس بإخراج إردوغان وتركيا عند كل منعطف من أزماتهما. وفضلاً عن الاستثمارات القطرية في عدد كبير من المشاريع الكبرى وتملّك مؤسّسات، فإن الدوحة تُعدّ شريكاً مباشراً للمشاريع التركية في شمال سوريا، ولا سيما مشاريع بناء مدن جديدة خاصة باللاجئين في مناطق الاحتلال التركي لاستيعاب أكثر من مليون ونصف مليون لاجئ سوري يخطّط إردوغان لإعادتهم إلى هذه المدن.

ولا شكّ في أن الانفتاح الخليجي - التركي يتزامن مع انفتاح خليجي - سعودي بشكل رئيس - على إيران، وهو الأمر الذي يساعد في تسهيل وتعزيز التقارب بين تركيا والدول الخليجية. وليس من الصعوبة التكهّن بأن الملفّ الاقتصادي سيكون هو الطاغي على زيارة إردوغان للسعودية والإمارات، وهو ما يبدو جليّاً بالنظر إلى الزيارات الممهّدة التي قام بها الفريق الاقتصادي التركي الجديد والمؤلف من نائب رئيس الجمهورية جودت يلماز، ووزير المالية الجديد محمد شيمشيك، والحاكمة الجديدة للمصرف المركزي حفيظة غايه إركان، إلى كل من السعودية والإمارات فضلاً عن قطر. ومن المتوقّع تالياً أن يتمّ خلال جولة «الشكر» و«جمع

> فشل الانقلاب أطلق حملة شرسة قادها الرئيس التركي

المال» هذه، توقيع عدد كبير من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية، ولا سيما في مجال الطاقة والتنقيب عن النفط والغاز في تركيا، وتعزيز عمل الشركات التركية في الدول الخليجية في مختلف القطاعات.

وفي «ملتقى الأعمال التركي – السعودي» الذي انعقد في إسطنبول يوم الأربعاء الماضي، قال وزير التجارة التركي، عمر بولات، إن أكثر من ٤٠٠ شركة سعودية تعمل في تركيا، وإن حجم التجارة مع المملكة يقارب السبعة مليارات دولار عام ٢٠٢٢، فيما بلغ في الربع الأول من العام الحالي ثلاثة مليارات دولار. وقال إن الهدف هو الوصول قريباً إلى رقم ١٠ مليارات دولار، وعلى المدى البعيد ٣٠ ملياراً.

وفي ضوء ما تقدَّم، ترى صحيفة «حرييات» أن جولة إردوغان الخليجية ستوفّر مصدراً مهمّاً للمال لتركيا. وهذا لا يقتصر فقط على الاستثمارات والمساعدات، بل كذلك على تكثيف الحركة السياحية الخليجية إلى تركيا. وبحسب الصحيفة، يُنتظَر توقيع اتفاقات بقيمة ٤٠ مليار دولار مع الإمارات و١٠ مليارات مع السعودية في الحدّ الأدنى، فضلاً عن إطلاق تعاون مشترك بين الدول الثلاث في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمواصلات والصناعات الدفاعية، واستثمارات في قطاع السيارات والمؤسسات المالية والقطاع المصرفي.

كذلك، يُتوقع أن تَدخل إلى تركيا كميات كبيرة من العملة الصعبة مصدرها دول الخليج، من شأنها أن تعزّز وضع الليرة التركية، وهو ما سيجعل المركزي التركي يأخذ نفَساً عميقاً استعداداً لمرحلة جديدة واعدة تعطي الثقة بالإجراءات الاقتصادية التي سيتّخذها وزير المالية وحاكمة «المركزي».

وتساعد جولة إردوغان الخليجية في إرساء مزيد من الاستقرار في المنطقة، ولا سيما أنها تواكب استمرار البحث في كيفية ترجمة الاتفاق السعودي – الإيراني على أرض الواقع. ومع أن الانفتاح العربي على دمشق وقبول عودتها إلى «الجامعة العربية» قد حصلا، وعلى رغم وجود لاعبين إقليميين ودوليين مؤثّرين، غير أنه من غير الواضح بعد كيف يمكن أن ينعكس تعزيز العلاقات التركية – الخليجية كما الانفتاح العربي على سوريا، على إمكانية أن تؤدي دول الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات، دوراً مسهّلاً في تحقيق المصالحة بين تركيا وسوريا.

وفي المحصلة، فإن التقارب التركي مع السعودية والإمارات لن يشهد «كمائن» إردوغانية في المستقبل القريب. فالاقتصاد التركي لا يزال في غرفة العناية، والانتخابات البلدية التركية على الأبواب، وكلّ ذلك يحتاج إلى المال الخليجي.

ركائز السياسة الخارجية التركية بعد «محاولة الانقلاب الفاشل»

أردوغان احتفى بيوم «الديمقراطية والوحدة الوطنية»

عماد أبو الـروس:وصـف الرئيس التركي ذكرى الانقلاب الفاشل في تركيا بأنه يوم «الديمقراطية والوحدة الوطنية»، في تعليقه على صورة نشرها عبر معرفاته الرسمية تظهر مجموعة من المواطنين يعتلون دبابة في ليلة ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

وترحم أردوغان في تغريدته، السبت، على الشهداء الذين ارتقوا دفاعا عن الوطن خلال التصدي للمحاولة الانقلابية الفاشلة قبل ٧ أعوام، مقرا بامتنانه لهم.

وخلال فعالية بمناسبة الذكرى السابعة للمحاولة الانقلابية الفاشلة، التي نظمتها دائرة الاتصال بالرئاسة التركية وولاية إسطنبول وبلدية أسكودار، قال أردوغان إن حكومته لن تسمح بأن تنسى ذكـرى التصدي للمحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، أو تمحى من الذاكرة.

وأضاف: «كما عرفنا خونة تنظيم غولن، لن ننسى أيضا من ساندهم ووقف وراءهم».

وتابع: «في الذكرى السابعة لمحاولة الانقلاب، أعلن أننا لن نسمح بنسيان ١٥ تموز، حتى بعد ٧٠ عاما».

وأكد الرئيس أردوغان أن «حماية القيم التي ضحى من أجلها الأتراك مهمة الشعب كافة»، مترحما على أرواح القتلى الأتراك الـ ٢٥٣ الذين ارتقوا في أثناء التصدي للانقلابيين ليلة ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦.

> أكملت تركيا الإجراءات الخاصة للانضمام كمراقب إلى منظمة شنغهاي

وأحيت تركيا السبت، ذكرى محاولة الانقلاب الفاشل التي شهدتها في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، فيما قال الرئيس رجب طيب أردوغـان إن حكومته لن تسمح بنسيان ذكرى التصدي لها.

وشهدت تركيا في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ محاولة انقلاب نفذها عناصر من الجيش تابعون لتنظيم «غولن»، قوبلت باحتجاجات شعبية عارمة في معظم المدن والولايات، ما أجبر الانقلابيين على سحب آلياتهم العسكرية من المدن، وأفشل مخططاتهم.

وبمناسبة الذكرى، علقت السلطات المحلية بمدينة إسطنبول العلم التركي على جسر شهداء ١٥ الذي يربط قارتي آسيا وأوروبـا بالمدينة، وذلك بمناسبة حلول الذكرى السابعة لمحاولة الانقلاب الفاشلة.

وتعليق العلم التركي على الجسر جاء بمبادرة من ولاية إسطنبول، بحضور نائبة المحافظ «أوزلام بوزقوت غفراك»، ورئيس جمعية ١٥ تموز «إسماعيل حقي تونغ»، وبحضور أقرباء شهداء وجرحى المحاولة الانقلابية.

هذا و اكتسبت السياسة الخارجية في تركيا بعدا جديدا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦، قائما على الاستقلالية وتعزيز الأمن الخارجي.

وواكبت تركيا العديد من التطورات على الساحة الداخلية والخارجية بعد محاولة الانقلاب، أبرزها إجراء استفتاء عام ٢٠١٧، والانتقال إلى النظام الرئاسي، ودور إقليمي بارز في سوريا والعراق وليبيا وشرق البحر الأبيض المتوسط.

وخلال حكم حزب العدالة والتنمية منذ العام ٢٠٠٢، أدت التحديات الإقليمية والعالمية التي واجهتها تركيا، إلى تغيير وتحول في السياسة الخارجية، ولكن بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، مرت بعملية قائمة على الاستقلالية الوطنية، ونما خلالها البعد القومي.

وتقول الباحثة التركية شواي نيلهان أتشيكالين، إن ليلة محاولة الانقلاب كانت اختبارا مهما للعلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وأعربت بعض الدول مثل روسيا وبريطانيا وجورجيا فورا عن موقفها من الانقلاب معلنة وقوفها إلى جانب تركيا، لكن جهات أخرى مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، فقد أدلت بتصريحات غامضة، كما أن ردود الفعل المتأخرة من الحلفاء في شمال الأطلسي «الناتو» أدت إلى تعميق مشكلة الثقة في العلاقات.

وأضافت في مقال على مجلة «كريتر»، أن الدعم المفتوح الذي قدمته الولايات المتحدة إلى وحدات حماية الشعب الكردية في سوريا على فترات متتالية، والموقف السلبي الذي تبنته فيما يتعلق بتسليم زعيم منظمة «غولن» فتح الله غولن، لعب بشكل كبير دورا في تغيير سياسة تركيا لخلق تعاون جديد وفعال معها.

> طورت تركيا علاقة فردية ومرنة مع دول مثل روسيا وليبيا وإيران

التنوع في التعاون الإقليمي

وفي الفترة التي أعقبت عام ٢٠١٦، مكنت عملية تشكيل تعاون جديد وفعال، من تنويع التعاون الإقليمي التركي.

وبعد حوالي عام من محاولة انقلاب ١٥ تموز/ يوليو، أكملت تركيا الإجـراءات القانونية المحلية الخاصة للانضمام كعضو مراقب إلى منظمة شنغهاي للتعاون، وأنشأت تعاونا مع الدول الأعضاء في مجالات مختلفة أبرزها الأمن ومكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات، ومنع الجريمة المنظمة، فضلا عن المجالات الاقتصادية والثقافية.

وكان أهم تعاون إقليمي لتركيا، بعد العام ٢٠١٦، تعزيز هيكل مجلس التعاون للدول الناطقة باللغة التركية، والذي تحول اسمه إلى منظمة الدول التركية في العام ٢٠٢١. وقد تبنت عملية تكامل عميقة وواسعة بين الدول الأعضاء في العديد من المجالات، أبرزها الطاقة والنقل والاقتصاد والثقافة.

كما طورت تركيا علاقة فردية ومرنة مع دول مثل روسيا وليبيا وإيران، وكانت التعاونات الجديدة، والتي تشكلت في سياق البحث عن الاستقلالية في السياسة الخارجية بعد محاولة الانقلاب، لا ينظر إليها على أنها بديل لعلاقات التحالف التي تم اختبارها، بل كانت مكملة ومتوازنة، كما تذكر الكاتبة.

مكافحة الإرهاب

وبعد فشل محاولة الانقلاب، كانت الأولوية الأكثر أهمية هي تطهير كافة مؤسسات الدولة من منظمة «غولن»، والتي ساهمت في دور تحويلي بالبعد الأمني للسياسة الخارجية، وشكلت الحرب ضد «غولن» داخليا وخارجيا أهم ركائز مكافحة الإرهاب.

وكان التعافي السريع للجيش والمؤسسات الأمنية بعد محاولة الانقلاب، وتنفيذ عملية درع الفرات في أب/ أغسطس ٢٠١٦، رسالة للعالم من حيث الأولويات الأمنية للسياسة الخارجية المستقلة لتركيا.

كما نشطت الاستخبارات التركية بالتعاون مع الجيش التركي، في تنفيذ عمليات خارج الحدود في الأعوام التي تلت محاولة الانقلاب.

الصناعات الدفاعية أداة في السياسة الخارجية

وذكرت الكاتبة أن أهم عناصر السياسة الخارجية التركية المستقلة بعد محاولة الانقلاب، هي الصناعات الدفاعية، والتي تم إنشاء البنية التحتية لها لسنوات عدة.

وبرزت تركيا في صناعة المسيرات، مثل «عنقاء» و«بيرقدار تي بي٢»، و«أكسونغور» و«أكينجي»، كما يجري العمل على تطوير الطائرات الحربية المحلية، والمسيرة الحربية النفاثة «قزل إلما»، كما أصبحت

> أهم عناصر السياسة الخارجية بعد الانقلاب، هي الصناعات الدفاعية

من الدول العشر التي تصمم وتصنع ولديها سفينتها الحربية الخاصة.

كما دخلت العديد من أنظمة الدفاع الجوي، مثل «HİSAR A» و«HİSAR O+»، وصواريخ نظام كوركوت للدفع الذاتي المضاد للطائرات، و«سونغور» المضاد للطائرات.

وتؤكد الكاتبة أن صناعات الدفاع المحلية، في السياسة الخارجية التركية المستقلة، أصبحت عنصرا رادعا وأقوى مصدر للقوة الناعمة في تركيا.

التنويع في القوى الصلبة والناعمة في السياسة الخارجية

كما أصبحت تركيا طرفا أكثر فعالية، من خلال التنويع في عناصر القوة الصلبة والناعمة في التعامل مع القضايا الإقليمية والعالمية، مع تعزيز قدرتها الاستقلالية وتعزيز مؤسساتها بعد محاولة الانقلاب.

وبفضل الدعم التركي عام ٢٠٢٠، فشل اللواء المتقاعد خليفة حفتر في السيطرة على طرابلس بعد حصارها، حيث كانت تركيا تدعم حكومة الوفاق الوطني المعترف بها من الأمم المتحدة، وقد تغيرت التوازنات في ليبيا، بفضل اتفاقية التعاون الأمني والعسكري بين أنقرة وطرابلس.

وقالت الكاتبة، إن تركيا لعبت دور البلد الوسيط الفعال مع عناصر القوة الناعمة، وقد كان للرئيس رجب طيب أردوغان دور فاعل في تخفيض التوترات الأخيرة في البلقان، بعد الزيارات التي أجراها إلى البوسنة والهرسك وصربيا وكرواتيا العام الماضي.

دبلوماسية القائد

ونوهت إلى أنه مع الانتقال إلى النظام الرئاسي بعد محاولة الانقلاب، تم تشكيل آلية سريعة وفعالة لصنع القرار في كافة المجالات، وأصبحت كل من النتيجة الطبيعية للنظام الرئاسي والخصائص القيادية للرئيس أردوغان ودبلوماسيته الرائدة جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية المستقلة.

وتعد اتفاقية الحبوب، بعد الحرب الأوكرانية الروسية، من أكثر الأمثلة الملموسة لـ«دبلوماسية القائد» التي رسخها أردوغان، والذي لا يزال يلعب دورا رئيسيا وأكثر أهمية للحفاظ عليها، والتي لها تأثيراتها على حياة ملايين الأشخاص في القارة الأفريقية، رغم أنها تمثل اتفاقية أمنية للأطراف المتحاربة.

*عربي21

عن «الإدارة الذاتية الكردية»... وأسباب القلق التركي

تحقيق ميداني لمجلة «المجلة»اللندنية

رستم محمود-الرقة: في اليوم الذي دخلت فيه «المجلة» شمال شرقي سوريا، كانت هناك حالة استنفار قصوى تهيمن على أجواء مدينة القامشلي، بعد وضع قوات سوريا الديمقراطية مزيدا من الإجراءات حول المطار المدني جنوبها، و«المربع الأمني» التابع للنظام وسطها؛ كردٍ على حصار الفرقة الرابعة من الجيش السوري للأحياء الكردية في مدينة حلب.

في ذلك اليوم نفسه، كانت مسيّرة تركية قد استهدفت قياديا في قوات سوريا الديمقراطية غربي مدينة منبج، وردود

الفعل المحلية تتوارد بشأن المعلومات المسربة من مكتب الرئيس الإيراني، التي قالت إن إيران تسعى جاهدة لتدريب فصائل مسلحة لشن هجمات على منطقة شمال شرقي سوريا. كذلك أعلنت الإدارة الذاتية في المنطقة بدء محاكمة عدة آلاف من أخطر عناصر تنظيم داعش الإرهابي، بعد رفض دولهم استعادتهم.

في ظل كل ذلك، كانت حركة الأسواق والحياة العامة في مُدن المنطقة، ديريك والقامشلي والحسكة والرقة، عادية تماما، وعلى جنباتها آلاف الحصادات تجني محصولي القمح والشعير على طول السهب الخصب هناك، والحركة التجارية عامرة، وقد تصادف حفلات لا تُحصى، عائلية وعامة.

عند الدخول عبر معبر «فيش خابور» الحدودي مع إقليم كردستان العراق، المنفذ الخارجي الوحيد لتلك المنطقة المحكومة ذاتيا والخارجة عن سلطة النظام السوري منذ عشر سنوات بالضبط، يقابل القادم مجموعة من الإجراءات الإدارية والأمنية المطابقة لأعراف وأنظمة دخول الزوار لأية دولة «طبيعية»: وحدة خاصة للتأكد من سلامة الوثائق ومطابقتها للمعايير المتبعة، وأخرى للتدقيق الأمني في الشخص الداخل، وثالثة لفحص البضائع عبر أجهزة ليزرية. يأخذ العابر في محصلتها «وثيقة رسمية»، يمكنه الاستناد إليها فقط، أثناء إقامته أو تنقله بين مختلف مناطق الإدارة الذاتية هناك.

إلى جانب ذلك، يلاحظ الزائر مجموعة من الدلائل على مستوى التمكن الإداري في المعبر الحدودي؛ فالزي الرسمي والرُتب موحدة بين أعضاء كل قسم، والإدارة مقسمة إلى وحدات منفصلة: الجوازات والأمن والتفتيش والحماية. وثمة شبكة إلكترونية مشتركة تدير مختلف أنواع الدخول إلى المنطقة، سواء الشخصي أو السياسي أو التجاري، ويستند العاملون هناك إلى دفتر واضح من الإجراءات الواجب اتباعها.

هياكل السلطة

تُعطي تدابير المعبر الحدودي مؤشرا وصورة عن كامل هيكل السلطة والإدارة العامة والحوكمة في منطقة شمال شرقي سوريا، وعلاقة تلك المؤسسات والإدارات بالسياسة والقوى المسلحة وعموم الصراع على تلك الرقعة السورية؛ فالمنطقة الممتدة على مساحة تقارب ٥٠ ألف كيلومتر، تمثل أكثر من ربع مساحة سوريا، تضم محافظة الحسكة والنصف الشمالي من محافظتي الرقة ودير الزور، وأجزاء واسعة من شرق ووسط محافظة حلب، يسكنها ما يزيد على ٥/٥ مليون نسمة، وتنتج أغلب الثروة الباطنية والزراعية في سوريا، يتداخل فيها وعليها كثير من النزعات الآيديولوجية والجيوسياسية والعسكرية، المحلية والإقليمية، وحتى الدولية، تشغل منذ سنوات بؤرة للصراعات المحلية والإقليمية والدولية.

في مكتبها البسيط بمدينة الرقة، تُخبرنا الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بيريفان خالد- المنصب الموازي لموقع رئيس الوزراء- أن عمل إدارتها مستقل نسبيا عن مجموع تلك الصراعات، وينصب على تقديم مجموعة من الخدمات العامة لسكان هذه المنطقة، وحماية دورة الحياة، في ظل ظروف سياسية واقتصادية وأمنية استثنائية تعيشها تلك المنطقة منذ سنوات.

وقد تأسست الإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا «على مراحل»، منذ خروج بعض المناطق ذات الأغلبية الكردية في أقصى شمال شرقي سوريا من سيطرة النظام السوري أواخر عام ٢٠١١، وصارت محكومة من «وحدات حماية الشعب» العسكرية الكردية، فأنشأت بالتقادم مجموعة من الإدارات والأجهزة «البديلة» عما كانت للنظام السوري. طوال الأعوام الثلاثة الأولى من الثورة السورية، أخذت هذه الإدارة أسماء وصيغا مختلفة، تبعا للتطورات العسكرية على الأرض، إلى أن أُعلنت «الإدارة الذاتية الديمقراطية» في منطقة الجزيرة (محافظة الحسكة) في الشهر الأول من عام ٢٠١٤، وأضيفت إليها

بالتتالي مناطق كوباني/عين العرب، وعفرين، ومنبج، والطبقة، والرقة، ودير الزور، فيما بعد.

ومنذ قرابة تسع سنوات وحتى الآن، كما تشرح الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي في الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بيريفان خالد في حديثها مع «المجلة»، فإن الإدارة مؤلفة من ثلاث سلطات منفصلة عن بعضها، هي المجلس التشريعي (البرلمان المحلي)، ومجلس العدالة الاجتماعية (القضاء)، والمجلس التنفيذي (الحكومة)، تدير مجتمعة كامل الحياة العامة في سبعة «أقاليم داخلية» سابقة الذكر، بشكل لامركزي شبه فيدرالي، تملك كل واحدة منها مؤسسات وسلطات محلية نظيرة لتلك العامة، المنبثقة أساسا عن شراكة وتوافق تلك المؤسسات المحلية/ الإقليمية.

المجلس التنفيذي

يتألف المجلس التنفيذي من ثلاث عشرة هيئة، توازي كل واحدة منها وزارة بعينها، مثل الداخلية والمالية والثقافة والصحة والعمل والتربية، وهيئة خاصة بالمرأة وأخرى بالبيئة، وإلى جانبها سبعة مكاتب، مختصة بالدفاع والنفط وشؤون الأديان والتخطيط، حيث لم تُخصص هذه القطاعات بهيئات في المجلس التنفيذي، دفعا لـ«شُبهة الانفصال».

حول آلية تشكيل المجلس التنفيذي وحصوله على «الشرعية»، تشرح الرئيسة المشتركة: «المجلس التشريعي هو مصدر الشرعية، وأي عضو في المجلس التنفيذي لا بد له من الحصول على تصويت/ موافقة المجلس التشريعي، وهذا الأخير يراقب ويحاسب المجلس على الدوام، يقر سياسته وميزانيته، ويسائل أعضاءه»، مضيفة: «الأحزاب والتكتلات السياسية عادة ما ترشح الأشخاص لشغل مناصب في المجلس التنفيذي، بالتوافق مع رئاسة المجلس التنفيذي، ثم تُعرض الأسماء على المجلس التشريعي العام للحصول على الموافقة. وهذا الأخير مؤلف من ممثلي المجالس التشريعية المحلية مع حصة خاصة بالأحزاب والقوى السياسية المعترفة بالإدارة الذاتية».

تنفي رئيسة المجلس التنفيذي الاتهامات التي تطال إدارتها، بكونها سلطة عسكرية كردية، منبثقة من أمر واقع، هو هيمنة قوات سوريا الديمقراطية على تلك المنطقة، التي تشكل وحدات حماية الشعب «الكردية» نواتها الصلبة. مذكرة بالإدارة المشتركة لرئاسة المجلس التنفيذي وكل الهيئات والمكاتب المرتبطة بها؛ فقانون وأعراف الجهاز التنفيذي للإدارة تفرض أن تكون كل وحدة في كامل الهيكل التنفيذي والتشريعي، وحتى القضائي، مؤلفة من مختلف أبناء المكونات القومية والدينية والمناطقية، إلى جانب ضرورة التمثيل المتوازن للنساء في كل تلك الوحدات والمناصب، عبر آلية الرئاسة المشتركة.

ثمة انقسام سياسي واضح حول «شرعية» الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، يعترف بها حزب الاتحاد الديمقراطي، وإلى جانبه أحزاب الوحدة الوطنية الكردية، ومعها أحزاب «عربية» مثل «حزب سوريا المستقبل»، و«حزب المحافظين»، وحزب «الاتحاد السرياني»، يشكلون بمجموعهم ٣٣ حزبا، وعشرات من الوجهاء وزعماء العشائر في تلك المنطقة، فإن المجلس الوطني الكردي يرفض الاعتراف بها، ومثله أحزاب الائتلاف السوري المعارض، العربية والسريانية على حد سواء.

تجربة فريدة

تعتقد الأحزاب المؤيدة أن الإدارة الذاتية هي التجربة السورية الوحيدة المخالفة لـ«شمولية» النظام السوري وما يطابقها من تجارب «الإسلام السياسي» التي نفذتها المعارضة السورية في مناطق حكمها، معتبرة أن الاعتراف الإقليمي والمحلي بها سيحسن مناخاتها الداخلية، وسيدفعها نحو المزيد من التطور الداخلي، وتقديم تجربة عن اللامركزية في سوريا. وفي الوقت نفسه، فإن الأحزاب المعارضة لها تعتبرها «خاضعة» لإرادة حزب العمال الكردستاني، وغير حاصلة على

الشرعية من أية انتخابات عامة.

مصدر رفيع المستوى في رئاسة «مجلس العدالة الاجتماعية شمال شرقي سوريا»، وهو أعلى هيئة قضائية في المنطقة، شرح في حديث مع «المجلة» الصعوبات السياسية والأمنية والعسكرية التي تعاني منها الإدارة الذاتية، ودورها الرئيس في منع إجراء انتخابات عامة وتطوير البنية التشريعية والسياسية والتنموية للإدارة، ذاكرا على سبيل المثال وجود ٨ آلاف «ملف قضائي» متعلق بالإرهاب، شارك فيها عشرات الآلاف من المتهمين، وهم أعضاء في تنظيمات داعش، وجبهة النصرة، والمجموعات المدعومة من تركيا وأخرى من إيران والنظام السوري، شاركوا وشنوا طوال السنوات الماضية عمليات تخريبية وإرهابية ضد الإدارة الذاتية.

وقد شرح المصدر كيف أن عشرات الحروب شُنت على هذه المنطقة طوال السنوات الماضية، قادتها دول مثل تركيا وإيران، مباشرة أو عبر أدواتها، وإلى جانبها تنظيمات مثل داعش، وجبهة النصرة، والجيش الوطني الحر، كان النظام السوري مساهما ومستغلا لكل واحدة منها، لتقويض الإدارة الذاتية بكل شكل.

مشيرة إلى حالة الاستنفار العام التي تشهدها مختلف مناطق الإدارة، بسبب الحصار الذي تفرضه قوات النظام السوري على الأحياء الكردية في مدينة حلب، ومنطقة الشهباء شمالها.

إلى جانب كل أشكال الحصار الجغرافي والبيروقراطي والاقتصادي التي يمارسها النظام السوري بالتعاون مع نظيره التركي، والهجمات الجوية شبه اليومية التي تشنها تركيا ضد القيادات المدنية والعسكرية في تلك المنطقة.

ويشغل «مجلس العدالة الاجتماعية»، أعلى هرم الجسم القضائي في منطقة شمال شرقي سوريا، ويُنتخب أعضاؤه من المجالس المحلية، وينقسم القضاء عبره إلى ثلاث وحدات رئيسة مستقلة عن بعضها حسب الاختصاص: مدني، وعسكري، وخاص بالإرهاب.

وتشكل النساء على الأقل ٤٠ في المئة من أعضاء هيكل كل وحدة منها، وحضورهن إجباري في كل غرفة قضائية في كامل الجسم القضائي.

مرجعية القضاء

يعتمد القضاء في منطقة شمال شرقي سوريا على مجموعة من القوانين والتشريعات المدنية، التي تقرها لجنة خاصة بالقوانين المدنية، وتعرضها على المجلس التشريعي العام للحصول على اعتمادها.

وهي بعمومها تشريعات مطابقة لنظيرتها الأوروبية، فلا توجد مثلا «عقوبة الإعدام» ولا محاكم شرعية، والزواج مدني تماما، ويُمنع تعدد الزوجات وزواج القاصرين من الجنسين، كما أن «جريمة الشرف» لا تنال أي تخفيض، ومثلها جرائم الثأر والدكة العشائرية.

على أن المشكلة البيروقراطية/ القضائية الأساسية بالنسبة للجهاز القضائي في منطقة شمال شرقي سوريا كامنة في امتناع السلطات الرسمية السورية عن الاعتراف بأي وثيقة صادرة عنها، في الوقت الذي تعترف الأجسام القضائية والتنفيذية داخلها بما يصدر عن مؤسسات الحكومة السورية، حتى وثائق الملكية والروابط المدنية.

يزداد الأمر تعقيدا بالنسبة للوثائق الخارجية، فكل دول العالم ما تزال تعتبر أن الوثائق الصادرة عن الحكومة المركزية السورية هي وحدها الشرعية/ النظامية، ولا تعترف بما يصدر عن الإدارة الذاتية.

وقد بلغت الموارد العامة للإدارة الذاتية لشمال شرقي سوريا خلال العام الماضي ١/٢ مليار دولار، هو إجمالي ما حصلت

عليه جراء بيع النفط وعائدات المعابر والمنتجات الزراعية والضرائب العامة. تقول رئيسة المجلس التنفيذي إنها توزع إلى أربعة أبواب للصرف العام، وبموافقة المجلس التشريعي؛ فقرابة ٣٠ في المئة من الموازنة تذهب لدعم المواد الأساسية التي يشتريها المواطنون، تحديدا الأغذية والأدوية، حيث بلغت نسبة المواد المدعومة أكثر من ٤٠ في المئة. فيما تحصل هيئة الدفاع على ٥٥ في المئة من الميزانية، تصرفها كرواتب وشراء للأسلحة، وتُستخدم نسبة الـ١٥ في المئة المتبقية كميزانية تشغيلية للجهاز الإداري واستثمارية في البنية التحتية وتوفير فرص العمل.

أجور وتنوع

وحسب المعلومات التي حصلت عليها «المجلة»، فإن الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، تحدد مبلغ ٥٢٠ ألف ليرة سورية (قرابة ٧٠ دولارا امريكيا) كحد أدنى للأجور، وهو على الأقل أربعة أضعاف ما يحصل عليه العاملون في مناطق النظام السوري. يشغل جهازها الإداري ١٣٩ ألف موظف عمومي، تتم مراعاة التنوع الإثني والديني والمناطقي والمساواة الجندرية تماما في عمليات التوظيف العام، من ضمنهم ٣٣ ألف شرطي وأمني، بالإضافة إلى ٧٥ ألف عسكري، هم قوات سوريا الديمقراطية، يشكلون بمجموعهم ٢١٤ ألف موظف عمومي، يحصلون على رواتب شهرية متفاوتة، أقلها الحد الأدنى للأجور.

كما أن المدارس العمومية في مناطق الإدارة الذاتية، التي تُدرس باللغات العربية والكردية والسريانية والأرمنية، حسب التوزيع الإثني للسكان في كل منطقة، وطبعا إلى جانب واحدة من اللغات العالمية، يزاولها ٨٣٠ ألف طالب في المراحل التعليمية الأساسية، وتشرف على ثلاث «جامعات عامة»، هي «روج آفا» في مدينة القامشلي، و«الشرق» في مدينة الرقة، و«الفرات» في مدينة كوباني/عين العرب.

جميع الخدمات وأشكال التعليم فيها مجانية تماما. إلى جانب خدمات عامة كاملة تقدمها لأكثر من ٨٠٠ ألف «وافد» سوري، قدموا خلال السنوات الماضية من باقي مناطق سوريا، وصاروا يُقيمون في مناطق شمال شرقي سوريا بشكل دائم، يُعاملون قانونيا وسياسيا واقتصاديا وإداريا مثل باقي المواطنين تماما. يحصلون على رعاية صحية كاملة مثلا، كباقي أبناء المنطقة، في ١٤ مشفى عموميا كبيرا (مشافي الشعبي)، ومعها عشرات المراكز التخصصية والمستوصفات المحلية.

لم تتمكن الإدارة الذاتية حتى الآن من نيل أي شكل من «الشرعية»، على الرغم من الدعم العسكري والتغطية السياسية التي تمنحها قوات التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، عبر عدة معسكرات وقواعد عسكرية لها في تلك المنطقة، لكنها فعليا ورسميا لا تتعامل مع الإدارة الذاتية كـ«سلطة شرعية»، إذ يُختصر التمثيل الخارجي للإدارة على ١٢ دولة فحسب، لم يحصل أي منها على صفة رسمية، كذلك فإن الممثلين السياسيين والأمنيين الأجانب ضمن مناطق الإدارة ليسوا بصفات دبلوماسية، بل كمبعوثين خاصين.

الأمر نفسه ينطبق على العلاقة مع النظام والحكومة السورية، فرغم عشرات جولات المفاوضات بين الطرفين، كان أغلبها برعاية وضغط من قِبل روسيا، وتشجيع من قِبل الولايات المتحدة، فإن النظام السوري لم يخرج قط من مرحلة «غضّ النظر»، مع إبقاء طيف كامل من الاتهامات بالانفصالية و«العمالة للولايات المتحدة»، ودون حدٍ أدنى للاعتراف بالوقائع الحالية أو حتى مناقشة المسائل المرتبطة بالمسألة الكردية ومستقبل توزيع الثروة في البلاد ومصير قوات سوريا الديمقراطية، مصرا على أن بند التفاوض الوحيد يجب أن يكون منصبا حول «القانون ٤٢» الخاص بالإدارة المحلية.

ولا بد من الإشارة إلى مخاوف تركية من هذه التجربة.

كيف تسير الولايات المتحدة وإيران نحو إبرام اتفاق نووي جديد؟

«تشير المعطيات إلى أن واشنطن وطهران تسيران في اتجاه عقد اتفاق مؤقت أو محدود تمليه الضرورة، دون سقف اتفاق عام ٢٠١٥، إلا أن ذلك لا يعني أن الاتفاق صار محققًا»، هكذا يتحدث تقرير للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لافتا إلى انهيار محادثات فيينا، حينما بدا أن الطرفين قد توصلا إلى «مسودة اتفاق»، في مارس/ آذار ٢٠٢٢.

لكن المحادثات هذه المرة، وفق التقرير، عكس محادثات فيينا، لا ترمي إلى إحياء اتفاق عام ٢٠١٥ وعودة الولايات المتحدة إليه، بقدر ما تركز على قيود محددة أو مؤقتة على البرنامج النووي الإيراني والإفراج عن معتقلين وأموال محجوزة.

> البلدان يسيران في اتجاه عقد اتفاق مؤقت أو محدود تمليه الضرورة

وقد يفسر هذا تصريحات المرشد الإيراني علي خامنئي، في يونيو/حزيران ٢٠٢٣، حينما قال إنه «لا ضير في التوصل إلى اتفاق مع الغرب بشرط الحفاظ على البنية التحتية النووية لإيران».

إضافة إلى ذلك، وفق التحليل، لا توجد معارضة إقليمية قوية لاتفاق أمريكي - إيراني، كما كان عليه الحال في اتفاق عام ٢٠١٥، خاصة في ضوء التقارب الحاصل بين إيران ودول عربية في الخليج (السعودية والإمارات تحديدًا).

فحتى إسرائيل التي عارضت بشدة اتفاق عام ٢٠١٥ لا تبدي هذه المرة المستوى نفسه من المقاومة، لأسباب منها أن الاتفاق المحدود لا يرفع العقوبات المفروضة على إيران، حيث يلفت التحليل إلى أن رئيس حكومة تل أبيب بنيامين نتنياهو لا يملك اليوم التأثير الذي كان له قبل ٨ سنوات في واشنطن، خاصة في ظل تهميش إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن له، ولحكومة اليمين المتطرف التي يقودها، ورغبة العديد من أعضاء الكونجرس في إبقاء مسافة تفصلهم عنه للسبب نفسه.

وكانت الأسابيع الماضية شهدت حراكًا دبلوماسيًا نشطًا بين طهران ودول الغرب، خاصة الولايات المتحدة، بخصوص حل أزمة برنامج إيران النووي.

ووفقًا لوسائل إعلامية أمريكية، فإن الاتفاق المطروح حاليًا يتضمن قيودًا أقل مما كان عليه الحال في اتفاق عام ٢٠١٥، وقد يشمل تقييد صادرات السلاح الإيرانية إلى روسيا، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية الأمريكية على طهران، وعدم العمل ضدها في المؤسسات الدولية.

ويقول التحليل، ينطلق المفاوضان الأمريكي والإيراني من أن إمكانية العودة إلى الاتفاق النووي لعام ٢٠١٥ «غير ممكنة عمليًا»، فإيران تشغّل حاليًا أنظمة طرد مركزي أكثر تقدمًا من تلك التي سمحت لها بها خطة العمل الشاملة المشتركة، فضلاً عن أنها تخصب اليورانيوم بدرجات عالية (٦٠٪) تجعلها أقرب إلى النسبة التي تمكّنها من صناعة قنبلة نووية (٩٠٪)، وليس في نيتها التنازل عن هذه المكتسبات.

وفي المقابل، لا يبدو أن إدارة بايدن تنوي الدخول في مواجهة مع الكونغرس من خلال رفعها العقوبات عن إيران، من دون تنازلات كبيرة لا تبدو طهران مستعدة لها.

وعلى هذا الأساس، فإن اتفاقًا محدودًا أو مؤقتًا، على شكل تفاهمات محددة واتخاذ تدابير بناء ثقة متبادلة، بدلاً من محاولة إحياء الاتفاق النووي الأصلي، يمثل مخرجًا معقولاً، وفق التحليل الذي يقول إن «بايدن يحاول تجنب تصعيد في الشرق الأوسط بسبب أزمة مع إيران قبل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٢٤، وخصوصًا أنه يواجه تحدي الحرب الروسية في أوكرانيا، والتوتر المتصاعد مع الصين بسبب تايوان».

وترى إدارة بايدن، أن الاحتجاجات الشعبية التي

> حتى إسرائيل لا تبدي هذه المرة المستوى نفسه من المقاومة

شهدتها إيـران على مدى الأشهر الماضية لم تضعف النظام، كما أن تطبيع طهران لعلاقاتها مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة يعزز مكانتها في المنطقة، ويصعّب محاولات عزلها.

وتأمل واشنطن أيضًا أن تتراجع طهران عن دعم موسكو في حربها في أوكرانيا بتزويدها بصواريخ بالستية وطائرات من دون طيار، مقابل ما ستجنيه من الفوائد الاقتصادية في حال تخفيف العقوبات الامريكية المفروضة عليها.

في السياق نفسه، لا تريد طهران استفزاز الولايات المتحدة إلى الحد الذي تضطرها فيه إلى رد عسكري ضدها، وهي تعاني وطأة العقوبات الاقتصادية الامريكية عليها، وتريد متنفسًا منها.

فضلاً عن ذلك، هي في حاجة إلى تحييد واشنطن، كي تتمكن من المضي قدمًا في تطبيع علاقاتها مع جيرانها العرب.

وعلاوة على ذلك، قد يكون لدى المحافظين الذين يسيطرون على مقاليد الحكم في إيران حسابات سياسية؛ ذلك أن الانتخابات البرلمانية ستجري عام ٢٠٢٤، وأي تخفيف للعقوبات الاقتصادية على البلاد قد يمنحهم دفعة قوية فيها.

على الرغم من أن واشنطن وطهران لم تعلنا عن اتفاق وشيك، فإن خطوطًا عامة يجري تداولها لاتفاق محتمل، يمكن تلخيصها في التالي: تلتزم إيران بعدم تخصيب اليورانيوم بما يتجاوز ٦٠٪، وهو أكثر بكثير مما نص عليه اتفاق عام ٢٠١٥، والذي حدد النسبة بـ٣٫٦٧٪.

وحسب رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة مارك ميلي، فإن تخصيبًا لليورانيوم بهذه النسبة (٦٠٪) يعني أن إيران قد تحتاج إلى «عدة أشهر» فقط لصنع قنبلة نووية.

لكنّ تقديرات عسكرية إسرائيلية ترى أن الأمر قد يتطلب من إيران قرابة عامين لتحقيق ذلك، وأن تصريحات ميلي ربما هدفها إعطاء الكونغرس شعورًا بالإلحاح بضرورة دعم اتفاق جديد.

ووفق الاتفاق، فمن المتوقع أن توسع إيران تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لها بإجراء عمليات تفتيش مشددة في مواقعها النووية، على أن توقف طهران هجمات وكلائها في المنطقة على القوات الأمريكية أو المتعاقدين الأمريكيين من مدنيين وعسكريين.

كما يستهدف الاتفاق امتناع إيران عن تزويد روسيا بالسلاح، وخصوصًا الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية، على أن تطلق إيران سراح ٣ رجال أعمال أمريكيين، من أصل إيراني، تعتقلهم بتهم تجسس.

في المقابل، تخفف الولايات المتحدة العقوبات

> اتفاق محدود على شكل تفاهمات يمثل مخرجا معقولا

الاقتصادية على إيران، وتتوقف عن مصادرة الناقلات التي تحمل نفطها، وتمتنع عن دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات عقابية ضدها.

كما من المتوقع أن ترفع الولايات المتحدة التجميد عن بعض أموال إيران في البنوك الدولية، شرط أن تذهب تلك الأموال إلى أطراف ثالثة وتُستخدم في مقابل مشتريات إنسانية لا تخضع للعقوبات، مثل الغذاء والدواء، وهو مسار استخدمته الهند وغيرها لدفع ثمن شحنات النفط الإيرانية.

وكانت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب هي التي فرضت هذه الآلية، بحيث تودع الأموال في بنوك ليس لطهران سلطة عليها.

وتبحث الصفقة المفترضة بين الطرفين مصير ٧ مليارات دولار مجمدة لإيران في كوريا الجنوبية، وتدرس وزارة الخزانة الأمريكية ترتيبًا تحوّل بموجبه تلك الأموال إلى حساب تراقبه الولايات المتحدة في بلد ثالث.

وبعد ذلك، تتقدم إيران بطلب للحصول على أموال منها لتذهب إلى «منظمة إنسانية»، تقوم بتوفير مشتريات إيران من الغذاء والدواء، على أن تخضع كل معاملة لموافقة على حدة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية، وألا تمر تلك الأموال عبر الأنظمة المالية الأمريكية أو الإيرانية.

وفي إشارة إلى حدوث تقدم في هذا الملف، منحت واشنطن العراق إعفاءً سمحت له بموجبه بدفع ديون الغاز والكهرباء المترتبة عليه لإيران بقيمة ٢٫٧٦ مليار دولار، فضلا عن إفراج الولايات المتحدة عن ٤ معتقلين إيرانيين في سجونها.

ويُتوقع أن يكون المشرعون الجمهوريون الأمريكيون غير سعداء بالأمر، وفق التقارير، التي تقول إنه لا أحد في إدارة بايدن يشجع صفقة مع إيران.

كما أن خصوم الرئيس الأمريكي الجمهوريين لا يزالون متحفزين ويرفضون خطة العمل المشتركة التي أقرت عام ٢٠١٥، ولكن ينبغي لأي شخص يشعر بالقلق إزاء احتمالات الانتشار النووي والصراع في الشرق الأوسط أن يسعد بالأحداث الأخيرة.

وكانت إيران قد هددت بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، بعد تلويح بريطانيا وفرنسا وألمانيا بإعادة العقوبات التي كانت مفروضة على طهران من قبل الأمم المتحدة.

* الخليج الجديد

ساغي سوفينزون:

تغير موازين القوى في العالم وتأثيره على الشرق الأوسط

قد يكون التطبيع بين إيران والسعودية بوساطة الصين هو بداية عهد جديد. فمن ناحية، يتجلى ذلك من خلال الإدارة المشتركة للشرق الأوسط من قبل القوى الإقليمية، أولاً وقبل كل شيء من قبل دول الخليج العربي، لأن القوى العظمى لاتملك الإرادة والقدرة على التصرف كوصية على المنطقة، فالولايات المتحدة تنوي التركيز على الصين، التي تعمل على تطوير قوتها بحلول عام ٢٠٤٩، اما روسيا فيبدو أنها غارقة في حملتها في أوكرانيا.

ومن ناحية أخرى، فإن العصر الجديد للشرق الأوسط يتجسد من خلال تنوع العلاقات الإقليمية، والذي هو في حد ذاته انعكاس للتغيير في موازين القوى في العالم -

وهو التغيير الذي يسبب «ذعر العالم».

يؤدي التنويع والإدارة المشتركة لشؤون الشرق الأوسط من قبل قوى المنطقة إلى إعادة تشكيل التحالفات، والتي يبدو أنها تميل نحو الشرق من خلال إعادة تأهيل سوريا في جامعة الدول العربية، وتجمع وزراء الدفاع الروسي والسوري والتركي والإيراني في موسكو،واتفاقية استراتيجية مدتها ٢٥ عامًا بين إيران والصين، والتقارب بين السعودية وإيران في منظمة شنغهاي للتعاون،التي انضمت إليها قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت والبحرين والإدارة المشتركة للشؤون السياسية من قبل القوى الإقليمية، وإعادة تشكيل التحالفات، والانفراج الدبلوماسي، ومضاعفة المبادرات فكيف ستغير هذه الديناميكيات الشرق الأوسط على مدى السنوات العشرين المقبلة؟

حتى لو كان من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، التنبؤ بالتطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على مدار العشرين عامًا القادمة فيما يتعلق بالديناميكيات الإقليمية والمحلية فيمكن على الأقل تحديد العواقب بعيدة المدى المحتملة لاتفاقية التطبيع بين إيران والسعودية.

وتشير التجربة الأفغانية إلى نهاية الحلقة التي تدق ناقوس الموت للحريات الأساسية، ومبادئ النظام الديمقراطي «على النمط الغربي». على الرغم من ١٠٠٠ مليار دولار خلال عشرين عامًا استثمرتها الولايات المتحدة في أفغانستان، فقد غادروا كابول دون منع عودة طالبان إلى السلطة. وباعتراف الجميع، فإن الحلف الأطلسي بشكل عام والقوات الأمريكية بشكل خاص أبعد ما يكون عن الإعفاء من كل اللوم (انتهاك قوانين الحرب، التعذيب في معسكرات الاعتقال) وتبقى الحقيقة أن هذه كان لها هدف معلن وهو تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في أفغانستان بطريقة تلبي مصالح الولايات المتحدة.

وبعبارة أخرى، أرادت القوة الرائدة في العالم تحويل أفغانستان إلى صورتها بحيث تتبنى في النهاية القيم الأمريكية وتضع نفسها تحت فلكها. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة قد انتهت. لقد أصبحت أي محاولة لإضفاء الطابع الديمقراطي على أفغانستان حبرا على ورق، لذا فإن طالبان تطلق العنان لشموليتها الأيديولوجية.

وقد ذكرت منظمة العفو الدولية أن حركة طالبان ترتكب انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال الاعتقالات التعسفية، والهجمات ضد الأقليات العرقية، وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري. فمنذ عام ٢٠٢١، استبعدت طالبان الفتيات من التعليم الثانوي والجامعات وأي نشاط داخل المنظمات غير الحكومية، وأجبرت النساء على السفر في وجود رجل (محرم).

> **التطبيع بين إيران والسعودية بوساطة الصين هو بداية عهد جديد**

كما يحمل قمع الحركات الشعبية بذرة ترسيخ السلطوية وإنهاء «التجربة الديمقراطية». وبعد عشرين عامًا من «الحرب على الإرهاب» وبناء الأمة والثورات المضادة، يبدو أن العقد الأول من القرن الحادي والعشرين يكرس عودة الأنظمة الاستبدادية في معظم بلدان المنطقة. فقمع التظاهرات والطموحات الديمقراطية يرسي أسس عودة القوى المتعنتة إلى المشهد السياسي في الشرق الأوسط.

وبدعم من الوضع وتطور الديناميكيات الإقليمية، ربما ستعزز دول المنطقة سلطتها على مدى السنوات العشرين المقبلة، ولا سيما بسبب الثمن الذي تفرضه، والذي فرضته بالفعل، على جيل كامل تجرأ على المطالبة

بالحقوق المدنية والسياسية.

إن الإدارة المشتركة لقوى المنطقة، وتقوية الدول، وتنويعها الاستراتيجي، والانفراج الحالي في الشرق الأوسط، ينذران أيضًا بتراجع محتمل في المواجهات بين الطوائف. ويمكن تقديم حجتين. أولاً، الصراع بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط ليس ظاهرة لا يمكن التغلب عليها، بل هي نتيجة للتنافس الإيراني السعودي الذي شكل تحالفات منذ الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، والتي «فتحت حربًا باردة في العراق والشرق الأوسط كله ».

ويمكن أن يؤدي تنفيذ الاتفاقية بين المملكة العربية السعودية وإيران إلى تقليل دافعهما لدعم الجهات الفاعلة على أسس دينية. ثانيًا، لن تحتاج الأنظمة الاستبدادية ذات السلطة الموحدة إلى اللجوء إلى المنطق الطائفي من أجل البقاء. وبعبارة أخرى، فإن توطيد الأنظمة الاستبدادية، بعد عقد من عدم الاستقرار، من شأنه أن يقلل من الاستقطاب الطائفي. ويستخدم «المنطق الطائفي أيضًا على المستوى المحلي في الدول العربية كأداة للتقسيم والسيطرة الاجتماعية»من قبل الدول.

ومثل بقية العالم، يمر الشرق الأوسط بفترة انتقالية كبيرة مابين تغير المناخ وتحديات المياه والمشاكل المتعلقة بتنمية الزراعة المستدامة والطاقة والتحول الرقمي وبطالة الشباب وتزايد عدم المساواة، وهناك الكثير التحديات التي تهدد البلدان ومجتمعاتها وحكوماتها. وبالتالي تهدف هذه إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة بأي ثمن من أجل خلق بيئة مواتية للأعمال التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن أصل انتفاضات عام ٢٠١١ كان جزئيًا اجتماعيًا واقتصاديًا ووفقًا للبنك الدولي، كانت الطبقة الوسطى غير راضية عن تدهور مستوى معيشتها بسبب الافتقار إلى فرص العمل في النظام، وتدني الجودة والخدمات العامة وغياب أخلاقيات المساءلة من جانب السلطات العامة. علاوة على ذلك، تقدر وثيقة أخرى للبنك الدولي أنه بحلول عام ٢٠٣٠، «سيعيش أكثر من نصف الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في بلدان تتسم بالهشاشة والصراع والعنف».

وهكذا، أدركت الأنظمة الاستبدادية أن التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط شرط لا غنى عنه لبقائها. وهم يجادلون بأنه من أجل تحقيق مثل هذه التنمية الاقتصادية، يجب الحفاظ على السلم الأهلي.

وفي هذا الإطار الجيوسياسي تتكشف الفرص الاقتصادية والتجارية في الشرق الأوسط، وتستعد الدول لتحديات «العالم القادم». وقد طورت دول الخليج استراتيجية مالية جديدة تهدف إلى تقليل اعتمادها على عائدات النفط وتحويل نموذجها الاقتصادي القائم على ريع الطاقة.

> **العصر الجديد للشرق الأوسط يتجسد من خلال تنوع العلاقات الإقليمية**

ومن الواضح أن مستقبل الشرق الأوسط غير مؤكد. فلا أحد يستطيع أن يتنبأ بالاضطرابات التي مرت بها المنطقة على مدار العشرين عامًا الماضية.

ومع ذلك، فإن ممارسة التفكير في مسار الدول على مدى عشرين عامًا، في ضوء الاتجاهات الرئيسية، لا معنى له.

لأنه إذا لم يجعل من الممكن توقع التقلبات التي سيختبرها السكان، فإنه على الأقل يجعل من الممكن شرح الطريقة التي نفهم بها الحاضر.وعلى هذا النحو، يبدو الاتفاق الإيراني السعودي تاريخيًا وحاسمًا لمستقبل المنطقة.

*باحث في شؤون الشرق الأوسط

*ترجمة :المدى/عدوية الهلالي

وليام مينتر :

عالـــم بلا مهيمنـــين

* (ريسبونسيبل ستيتكرافت)

على الرغم من كونها أقوى بكثير من خصومها على الورق، إلا أن الولايات المتحدة حققت نجاحا محدودا فقط في بناء تحالف عالمي لدعم أوكرانيا. الآن لم تعد معظم البلدان النامية، بما في ذلك القوى الناشئة في الجنوب العالمي، على استعداد لاتخاذ خيارات محصلتها صفر بين الولايات المتحدة ومنافسيها الجيوسياسيين.

* * *

في العام ٢٠٢٢، بلغ الإنفاق العسكري للولايات المتحدة ٨٧٧ مليار دولار، أي أكثر من إجمالي ٨٤٩ مليار دولار التي أنفقتها الدول العشر التالية مجتمعة. وكان الإنفاق الامريكي أكبر بثلاث مرات من الـ٢٩٢ مليار دولار التي أنفقتها الصين، وأكثر من ١٠ أضعاف المبلغ الذي أنفقته روسيا.

بالإضافة إلى ذلك، تتمركز القوات العسكرية الامريكية في أكثر من ٧٥٠ قاعدة في ٨٠ دولة حول العالم. وليس لدى الصين ولا روسيا أكثر من حفنة من القواعد خارج حدودهما. وبذلك، إذا كان هناك أي بلد يمكن أن يدعي الهيمنة العالمية، فسيكون الولايات المتحدة.

مع ذلك، إذا كانت الهيمنة تعني القدرة على جعل الدول الأخرى تمتثل لمطالب المرء، فإن الولايات المتحدة

> **التأييد الشعبي الامريكي للحرب في أوكرانيا قد انخفض إلى حد ما هذا العام**

بعيدة كل البعد عن أن تكون قوة عالمية مهيمنة. في سلسلة طويلة من الحروب، من كوريا وفيتنام في النصف الأخير من القرن ٢٠ إلى العراق وأفغانستان في القرن ٢١، أظهرت الولايات المتحدة القدرة على إحداث دمار شامل، لكنها لم تفز بأكثر من انتصارات باهظة الثمن فحسب. ولم تقتصر التكلفة التي تكبدتها الولايات المتحدة على الأرواح المفقودة فحسب، بل شملت أيضًا تآكل الثقة بها في الداخل والخارج.

إذن، ما الذي يمكن فهمه من حرب أوكرانيا؟

في الولايات المتحدة وبريطانيا، يرى الكثيرون أن الحرب التي تخوضها أوكرانيا بمساعدة الغرب هي حرب عادلة، مع استحضار صور تعود إلى الحرب العالمية الثانية. وقد أشاد خبراء مثل تيموثي سنايدر من جامعة ييل، وتيموثي غارتون آش من جامعة أكسفورد، بالروح القتالية التي يتمتع بها الأوكرانيون باعتبارها استحضارا للدفاع الأثيني عن الديمقراطية، وروح المحارب اليوناني أخيل. وما تزال وسائل الإعلام الامريكية الرئيسية، مثل صحيفتي «الواشنطن بوست» و«نيويورك تايمز»، تكرس تغطية للحرب في أوكرانيا أكثر بكثير من أي صراع آخر في أي مكان آخر في العالم.

تظهر استطلاعات الرأي الامريكية أن التأييد الشعبي للحرب في أوكرانيا قد انخفض إلى حد ما هذا العام، كما قام بعض الجمهوريين في الكونغرس باستنطاق تكلفتها. لكن معظم السياسيين الامريكيين ما يزالون يرون أن دعم المفاوضات هو خطوة تتجاوز الحدود وغير مقبولة. وبعد سحب الدعوة إلى الدبلوماسية على عجل في الخريف الماضي، ما يزال الديمقراطيون التقدميون مترددين في التعبير عن شكوكهم علنًا. وبدلا منهم جاءت الدعوات المعلنة إلى التفاوض من الجيش، بما في ذلك الرئيس الحالي لهيئة الأركان المشتركة، الجنرال مارك ميلي، وسلفه الأدميرال مايك مولين.

في خطاب ألقاه في ٢ حزيران (يونيو) في هلسنكي للترحيب بفنلندا في حلف الناتو، رفض وزير الخارجية الامريكية، أنتوني بلينكن، بشدة خيار وقف إطلاق النار في أوكرانيا. وتعهد الرئيس بايدن ورئيس الوزراء البريطاني، ريشي سوناك، اللذين اجتمعا في ٨ حزيران (يونيو) في البيت الأبيض، بأن يواصل البلدان دعم أوكرانيا «مهما تطلب الأمر».

الخبيرة الروسية فيونا هيل، التي تعمل الآن في «معهد بروكينغز» في واشنطن، هي منتقدة قوية للغزو الروسي لأوكرانيا وهدف فلاديمير بوتين المتمثل في استعادة الهيمنة على جيران روسيا المباشرين. ولكن،

> تريد الدول أن تقرر بنفسها، لا أن يقال لها ما هو الذي في مصلحتها

بينما كانت تتحدث في مؤتمر عقد في تالين بإستونيا في أيار (مايو) كانت لديها رسالة لافتة للولايات المتحدة أيضًا: «ربما تكون الحرب في أوكرانيا هي الحدث الذي يجعل وفاة «باكس امريكانا» واضحة للجميع... تريد (الدول الأخرى) أن تقرر بنفسها، لا أن يقال لها ما هو الذي في مصلحتها. باختصار، في العام ٢٠٢٣، نسمع رفضا مدويا للهيمنة الامريكية ونرى شهية ملحوظة لعالم من دون مهيمِن».

ومضت هيل إلى القول:

»إن مقاومة دول الجنوب العالمي لنداءات الولايات المتحدة وأوروبا للتضامن مع أوكرانيا هي تمرد مفتوح. وهو تمرد ضد ما تراه هذه الدول على أنه الغرب الجماعي الذي يهيمن على الخطاب الدولي ويفرض مشاكله على الجميع، بينما يتجاهل أولوياتهم بشأن تعويض أضرار تغير المناخ، والتنمية الاقتصادية، وتخفيف عبء الديون... لقد عادت حركة عدم الانحياز في حقبة الحرب الباردة إلى الظهور -إذا كانت قد اختفت في أي وقت حقًا. في الوقت الحاضر، ليست هذه حركة متماسكة بقدر ما هي رغبة في النأي بالنفس حتى تبقى بعيدة عن الفوضى الأوروبية حول أوكرانيا. لكنها أيضًا رد فعل سلبي واضح جدًا على الميل الامريكي إلى تعريف النظام العالمي وإجبار الدول على الانحياز إلى أحد الجوانب».

وبينما كان وفد من ست دول أفريقية، من بينها جنوب أفريقيا، يستعد لزيارة موسكو وكييف في ١٦ حزيران (يونيو) لاستكشاف خيارات السلام، قدم قادة السياسة الخارجية في الكونغرس طلبًا من الحزبين لمعاقبة جنوب أفريقيا على دعمها المزعوم لروسيا. ولتلبية مطالبهم، سيتعين على جنوب إفريقيا الامتثال الكامل للعقوبات الامريكية المفروضة على موسكو.

ليست هيل وحيدة في ملاحظة تراجع النفوذ العالمي للولايات المتحدة الذي ألمحت إليه أزمة أوكرانيا، على الرغم من اختلاف الآخرين في توصياتهم السياسية. بحجة أن ست دول في الجنوب العالمي ستقرر مستقبل الجغرافيا السياسية، حث محلل المخاطر العالمية، كليف كوبشان، صانعي السياسة الامريكيين على التركيز على الهند، والبرازيل، وتركيا، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا «من أجل منع حدوث ضعف كبير في موقف الولايات المتحدة في ميزان القوى العالمي».

في المقابل، يؤكد باحثان من سويسرا والنمسا، بينما يشيران إلى أن «الحرب الحالية في أوكرانيا أدت إلى ظهور سياسات محايدة في ما يقرب من ثلثي العالم»، أنه لا ينبغي إدانة الحياد، وإنما يجب الاعتراف به كجزء لا مفر

> الحرب الحالية في أوكرانيا أدت إلى ظهور سياسات محايدة

منه من أي صراع بين الدول. وهما يرفضان الحجة القائلة بأن «عدم مساعدة الجانب الطيب من الصراع الملحمي بين الخير والشر يساوي فعلك الشر بنفسك». بدلا من ذلك، يمكن، بل وينبغي، صناعة الأطراف المحايدة أو غير المنحازة لكي تقوم بالتعامل مع المصالح الحقيقية للأطراف المتنازعة، فضلاً عن ملاحظة انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها أي من الأطراف.

إن رفض الانحياز إلى جانب بين القوى العظمى المتنافسة واضح أيضًا في جنوب شرق آسيا، حيث قد يتوقع المرء أن تكون المنافسة بين الولايات المتحدة والصين في ذروتـها. ولكن، كما أشـار الدبلوماسي السنغافوري الكبير السابق، كيشور محبوباني، في مقال له نشر مؤخًرا في مجلة «فورين أفيرز»، فقد اختارت «رابطة دول جنوب شرق آسيا»، (آسيان)، التعاون مع كل من الصين والولايات المتحدة.

وتشارك جميع الدول الأعضاء في (آسيان)، البالغ عددها ١٠ دول، في «مبادرة الحزام والطريق» الصينية التى تُعنى بإنشاء البنية التحتية، على الرغم من الحملة الامريكية القوية ضدها. ومن ناحية أخرى، تضم (آسيان) حليفين عسكريين للولايات المتحدة، الفلبين وتايلاند. ومعظم أعضاء المنظمة الآخرين، بما فيهم فيتنام، «يرحبون بهدوء بالوجود العسكري الامريكي كثقل موازن للصين».

في الولايات المتحدة، ما يزال تأكيد مادلين أولبرايت قبل ٢٥ عامًا على أن الولايات المتحدة هي «الأمة التي لا غنى عنها» مُتداولاً على نطاق واسع. ومن غير المرجح أن يكتسب الاعتراف الواسع بتراجع الهيمنة الامريكية الكثير من الزخم هنا في أي وقت قريب. ولكن من الناحية العملية، من المرجح أن يضطر صانعو السياسة في الولايات المتحدة إلى القبول بالواقع. لم تعد معظم البلدان النامية، بما في ذلك القوى الناشئة في الجنوب العالمي، على استعداد لاتخاذ خيارات محصلتها صفر بين الولايات المتحدة ومنافسيها الجيوسياسيين.

*وليام مينتر William Minter: محرر نشرة «أفريكا فوكس». كان كاتبًا وباحثا وناشطا منذ منتصف ستينيات القرن العشرين، مع التركيز على القضايا الأفريقية والعالمية.. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع وشهادة في الدراسات الأفريقية من جامعة ويسكونسن في ماديسون

*ترجمة:الغد/ علاء الدين أبو زينة

*نشر هذا المقال تحت عنوان: A world without hegemons

حرب بالوكالة بين السعودية والإمارات في السودان

فورين بوليسي:

سلط الباحث في دراسات الشرق الأوسط، طلال محمد، الضوء على الاقتتال الذي دخل شهره الثالث في السودان دون أي بوادر على انحساره، مشيرا إلى أن الجنرالان المتنافسان، قائد الجيش، عبدالفتاح البرهان، وقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو (حميدتي)، انتهكا عدة اتفاقات لوقف إطلاق النار، ويواصلان الصراع على السلطة، بالوكالة عن السعودية والإمارات، بما يقود على «ليبيا جديدة».

وذكر محمد، في تحليل نشره موقع «فورين بوليسي» وترجمه «الخليج الجديد»، أن الاقتتال الذي بدأ في ١٥ أبريل/نيسان تسبب في تكاليف إنسانية باهظة، بواقع ٣٠٠٠ قتيل و٢٫١ مليون نازح، مؤكدا أن الصراع بين البرهان وحميدتي ليس مجرد نزاع داخلي، لأن السودان جسر يربط الشرق الأوسط وأفريقيا، وموارده الطبيعية الوفيرة تعني أن معركة الخرطوم اتخذت بعدًا إقليميًا.

فبينما تدعم السعودية البرهان، تدعم الإمارات العربية المتحدة حميدتي، وبالنظر إلى الشرعية الدولية للبرهان، فإن فرص انتصار قوات الدعم السريع على الجيش السوداني ضئيلة، حسبما يرى محمد، مرجحا تأسيس البرهان وحميدتي مناطق سيطرة متنافسة في السودان، تحاكي الوضع في ليبيا.

وفي مثل هذا السيناريو، ستكون قوات الدعم السريع شوكة في خاصرة البرهان، ما يمنح الإمارات

> تحول السودان إلى منطقة نفوذ سيصعد التوترات بين الرياض وأبو ظبي

نفوذاً إضافياً في مستقبل السودان، ويساعد على ترسيخ أبو ظبي كقوة بارزة ناشئة في الخليج.

ويلفت محمد إلى أن الرياض وأبـو ظبي «كانا حليفين ظاهريين لعقود»، لكن علاقتهما لطالما تميزت بالمنافسة على السيادة الإقليمية، وهو ما يتصاعد حاليا.

ولفترة طويلة، كانت التوترات داخل الشرق الأوسط تتطلب من السعودية والإمارات إعطاء الأولوية للشراكة على المنافسة، لكن وبينما تقوم الرياض بتطبيع العلاقات مع خصمها اللدود (طهران)، رفع ولي العهد السعودي الأمير، محمد بن سلمان، أولوية المنافسة.

وفي السنوات الأخيرة، ركزت السعودية والإمارات على تنويع اقتصادهما بعيدًا عن النفط، وصياغة أدوار إقليمية ودولية أكثر بروزًا في الطيران والرياضة والبنية التحتية وغيرها من المجالات.

وتحولت الرياض في عهد بن سلمان من هوية يهيمن عليها الإسلام إلى القومية المفرطة، بينما تبنت أبو ظبي في عهد الرئيس، محمد بن زايد، سياسة ثقافية تعزز المزيد من التنوع الديني.

بداية التنافس

وبدأ بروز التنافس بين أبو ظبي والرياض عام ٢٠٠٩، عندما اختلفا حول مكان تحديد موقع البنك المركزي المقترح لدول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان من شأنه تعزيز اقتصاد خليجي أكثر توحيدًا وعملة مشتركة.

ووافق المجلس على أن تستضيف الإمارات البنك، لتنسحب الرياض من الخطة في اللحظة الأخيرة دون تفسير.

ولاحقا، طفت التوترات بين السعودية والإمارات على السطح، على خلفية حرب اليمن، حيث دعمت الرياض الحكومة المعترف بها دولياً للرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، بينما اختارت أبو ظبي دعم المجلس الانتقالي الجنوبي.

وأعطى ذلك الإمـارات السيطرة على العديد من الموانئ والجزر اليمنية، وبالتالي الوصول إلى مضيق باب المندب والقرن الأفريقي.

وفي عام ٢٠١٩، اندلعت اشتباكات عنيفة بين المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات هادي في محاولة للسيطرة على مدينة عدن الساحلية.

لكن التنافس السعودي الإماراتي في اليمن لم يقتصر على الموانئ، إذ خططت الرياض لإنشاء خط أنابيب ينقل النفط السعودي إلى ميناء نشطون اليمني على الحدود مع عمان، وهو ما كان سيقلل من خطر أي تهديدات إيرانية بتجاوز مضيق هرمز.

ويقوض المشروع مكانة الإمارات الرئيسية في نقل النفط والغاز، ويمنح السعودية مزيدًا من السيطرة داخل منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك».

وخارج الشرق الأوسط، أصبحت واشنطن أيضًا مكانًا

> **بالنسبة للرياض، من شأن انتصار الجيش أن يعزز مكانتها**

رئيسيًا للمنافسة السعودية الإماراتية، إذ أدى صعود بن سلمان للسلطة إلى تجمد العلاقة بين الرياض وصناع القرار الأمريكيين في السنوات الأخيرة، ما أعطى الإمـارات فرصة ذهبية لتحل محل الرياض كحليف عسكري خليجي مفضل لواشنطن.

وتعززت مكانة أبو ظبي عندما وقعت على اتفاقيات إبراهيم التي ترعاها الولايات المتحدة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل في عام ٢٠٢٠، واختارت إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، توريد طائرتها المقاتلة الأكثر تقدمًا، F-٣٥، إلى الإمارات، على الرغم من أن إدارة الرئيس الحالي، جو بايدن، أوقفت البيع مؤقتًا للمراجعة. وإذا تمت الصفقة، ستكون الإمارات أول دولة عربية تسمح واشنطن ببيعها تلك الطائرات.

أفريقيا والسودان

وفي السنوات الأخيرة، وسعت السعودية والإمارات العربية المتحدة من المنافسة بينهما لتشمل إفريقيا – وخاصة السودان الغني بالموارد والموقع الاستراتيجي.

ولعبت دول الخليج دورًا مهمًا في السودان منذ الإطاحة بالديكتاتور عمر البشير، حيث قامت أبو ظبي والرياض على الفور بتمويل المجلس العسكري الانتقالي، الذي تولى السلطة، بما قيمته ٣ مليارات دولار.

وفـي ذلـك الوقت، كانت المصالح السعودية والإماراتية في السودان متوافقة بشكل عام، وكلاهما ساعد في لعب دور في التحول الديمقراطي قصير الأمد في البلاد.

كما انتزعت الدولتان تنازلات من الخرطوم، إذ قدم السودان دعمًا عسكريًا للسعودية في اليمن، وتوسطت الإمارات في انضمام الخرطوم إلى اتفاقات إبراهيم.

واستثمرت السعودية والإمـارات لفترة طويلة في الاقتصاد السوداني، واعتبارًا من عام ٢٠١٨، استثمرت أبوظبي بشكل تراكمي ٧٫٦ مليار دولار في الدولة.

ومنذ سقوط البشير، أضافت الإمارات استثمارات أخرى بقيمة ٦ مليارات دولار تشمل مشروعات زراعية وميناء على البحر الأحمر.

وفي أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢، أعلنت الرياض أنها ستستثمر ما يصل إلى ٢٤ مليار دولار في قطاعات الاقتصاد السوداني بما في ذلك البنية التحتية والتعدين والزراعة.

ولأن كل منهما يسعى للسيطرة على موارد السودان وطاقته، تضارب مصالحهما لاحقا، إذ تعاونت الإمارات مع روسيا في دعم حميدتي لأن مقاتلي قوات الدعم السريع كانوا نشطين في جنوب اليمن منذ عام ٢٠١٥

> بالنسبة للإمارات فإن أي مكاسب لقوات الدعم السريع تضعف قبضة الرياض

وفي عام ٢٠١٩ توسعت إلى ليبيا لدعم الجنرال خليفة حفتر، بينما تعاونت السعودية مع مصر في دعم البرهان.

والتزمت أبو ظبي الصمت بشأن تحالفها مع قوات الدعم السريع، لكن التقارير تشير إلى أن حميدتي تصرف كحارس للمصالح الإماراتية في السودان، عبر حراسة مناجم الذهب التي تسيطر عليها مجموعة المرتزقة الروسية «فاجنر»، إذ يتم شحن الذهب من هذه المناجم إلى الإمارات في طريقه إلى روسيا.

مناجم الذهب

وتعززت العلاقة الثلاثية بين الإمارات وقوات الدعم السريع وروسيا عبر فاجنر من خلال غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط ٢٠٢٢، عندما أصبحت موسكو أكثر اعتمادًا على الذهب والموارد المالية الأخرى للتخفيف من تأثير العقوبات الغربية.

وبينما كانت الإمارات تقاتل من أجل الذهب، عملت السعودية بلا كلل لتصنيف نفسها كصانع سلام إنساني في السودان، ورعت محادثات وقف إطلاق النار مع الولايات المتحدة في مدينة جدة، وقدمت المساعدة للشعب السوداني داخل وخارج البلاد، وساعدت في إجلاء عديد المدنيين من الخرطوم.

كما قدم الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، المساعدة للجيش السوداني، وخاصة الدعم الجوي، في محاولته لاستعادة السيطرة الكاملة على الدولة.

وأشار محللون إلى أن مصر ربما تفكر في غزو شامل للسودان في محاولة لمساعدة البرهان في محاربة قوات الدعم السريع، وهو ما من شأنه أن يضمن حماية الاستثمارات السعودية في السودان وكذلك توسيع نفوذ الرياض في إفريقيا.

ويخلص محمد إلى أن تحول السودان إلى منطقة نفوذ تابعة للسعودية أو الإمارات من شأنه أن يغير ميزان القوى في الخليج ويصعد التوترات بين الرياض وأبو ظبي.

فبالنسبة للرياض، من شأن انتصار الجيش السوداني أن يعزز مكانتها كقائد في العالمين العربي والإسلامي، وبالنسبة للإمارات فإن أي مكاسب لقوات الدعم السريع تخلق نفوذًا لإضعاف قبضة الرياض على الشرق الأوسط، وهو ما سيكون بمثابة فوز لأبو ظبي.

لكن من غير المرجح أن تكون نتيجة الحرب بهذا الوضوح والحسم لأي منهما، وعلى غرار ليبيا، من المرجح أن ينقسم السودان أكثر، ربما على أسس عرقية وقبلية، بحسب محمد.

*ترجمة وتحرير الخليج الجديد

www.**marsaddaily**.com

الموسم الثاني للإنصات المركزي